

١٨١٥

بعض
غرض
المحتاج
الى كتاب
المحتاج

الغزالي

١٢٤٤

١٢٤٤

٢١٧٣ بيان غرض المحتاج الى كتاب المنهاج ، تأليف
ب . ه . ف

الفن آري ، ابراهيم بن عبد الرحمن - ٥٧٢٩
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا

٤٨ ق ١٨ س ٥٨١٨٥٣ اسم

نسخه جيده ، خطها تعليق

معجم الصوفيين ١: ٤٣ الازهرية ٢: ٤٥٤

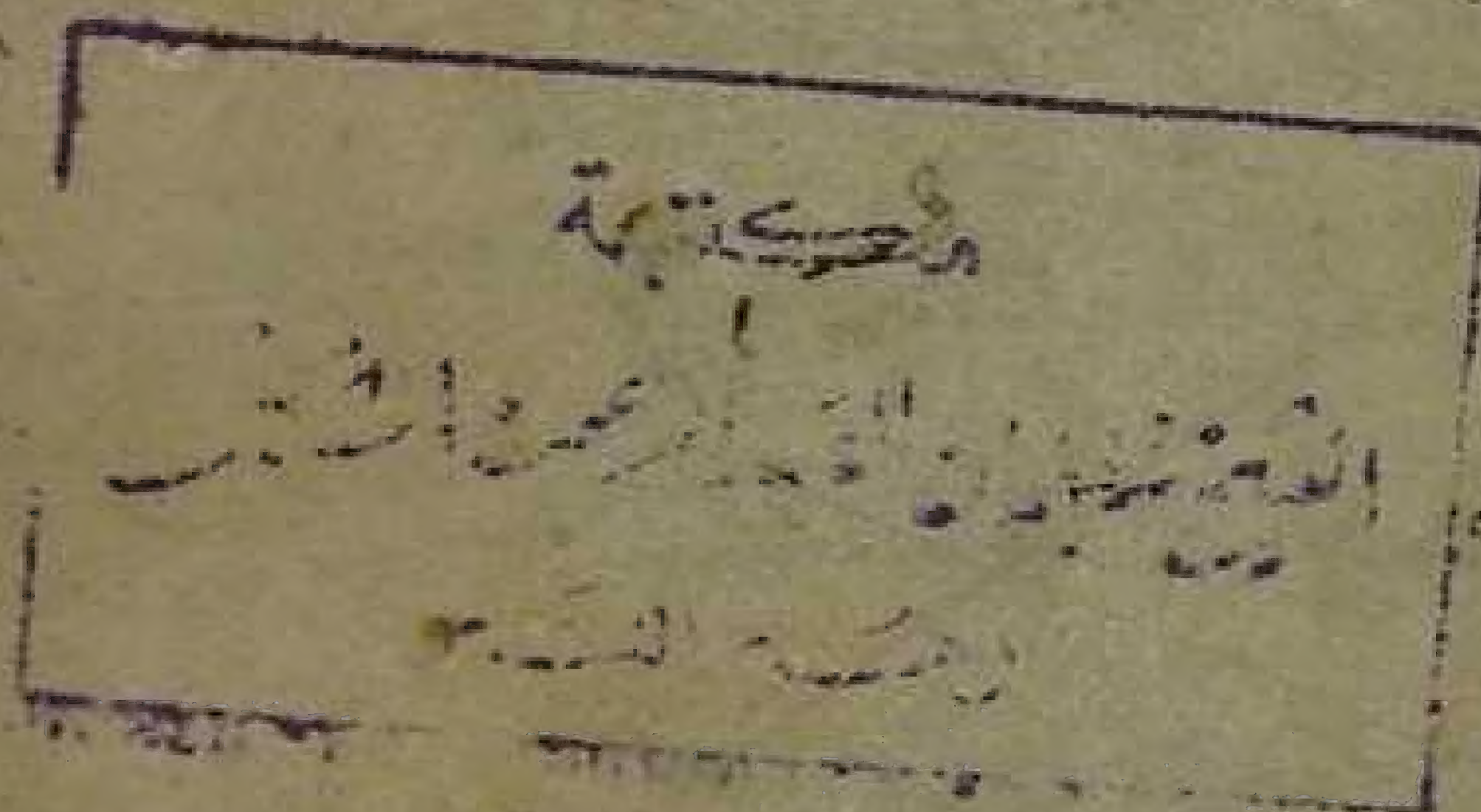
١٨١٥

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - الصوفية ب - تاريخ النسخ ج - بعض غرض
المحتاج الى كتاب المنهاج

بَعْضُ غَرَضِ الْمَنَاحِ إِلَى كِتَابِ الْمَنَاحِ

فِي الْفَقْهَةِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

بِالسَّيِّدِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامِ بَوَّالِ الدِّينِ
أَسْحَوَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْإِمَامِ الْعَلَامِ تَاجِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى



الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ طَهْرِ الْمَرْصِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
سَيِّدُ أَهْلِ بَيْتِ زَيْنَبٍ وَهَلَانِ تَمَّ كَلَامُ بَيْتِ هَلَانِ مِنْ بَعْدِ
مَنْ أَعْلَمَ قَالَا أَعْلَمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ



أحمد هلال

٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم نعوذ بالله من الجحيم
ولست بدان لاله الا الله فصد لا شريك له وانما ان محمد عبده ورسوله
صل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ورضي الله عنهما
الله اجمعين اما بعد فهذا التعليق على مواضع من كتاب المنهاج
يتبع للاسناد محمد بن الحسين بن ابي اسحاق رحمه الله والله اسأل ان ينفع به
الدين والدار قوله البري معنى هذا الاسم اقوال احدها المجيب
قاله في كتاب المائتين اللطيف المائتين الصادق فيما وعد له
العلي رحمه الله الرابع طالق البرا كاسس العطف على طه المحسن
اليهم دلرهما في باب الانوار وقال قبلهما البراسم خاتم الخير
السادس الحيو الرقيق يعان يريد بهم البشر ولا يريد بهم العشر
عن لسان من سياتهم ولا يواحدهم جميع خباياهم كبريهم باكسنة
عشر امثالها ولا يحريم بالسنة لاسلها ويلتب لهم الهمة باكسنة
ولا تلب عليهم الهمة بالسنة فقله البيهقي رحمه الله في باب الاسماء
والصفات مع غيره والله اعلم قوله الحواد انزل بعصم
سأل في اسم الحواد ولا يصح ان كان فانه قد ذكر في الامام البيهقي رحمه الله
في باب الاسماء والصفات فقال ومن الحواد قال الكليني رحمه الله
السر العطايا ثم روي صريحا من الله عز وجل في احده ودلما في حوله

وتنزل

واحد لله لم ينزل في الاسماء التي تسعة وتسعون والله اعلم
قوله في اوابيل باب الطمان قلت بحور فيه بلشاد ورجله
هم الميم وتحرر ولسر في التبع ابو اليتفا رحمه الله في امراسه
الملت بالميم والفتح لغتان قد ذكر في ١٧ وفيه لعدا اخرى لسير
الميم ذلك في كتابه على قوله تعالى ومما فرقتا لتقرآه علي الناس
علي ملت قوله قيل وتنزل غير ظهورا فاصح عن العرض فانه
اراد عليه خبر ان المستعمل في النقل غير ظهورا كالمستعمل في العرض
فلامه على شين احدهما وهو الراجح ان المستعمل في الفرض غير ظهورا
والماي ان المستعمل في ١٧ كان غير ظهورا في سوا المستعمل في الفرض
في النقل ويلزم ذلك ان اللون المستعمل في غسل الدمية المسيلة للمعروف
غير ظهورا قوله واصدا اما على الراجح فلدونه مستعلا في الفرض واما على
الماي فلو جود اصل الامر من وهو الاستعمال في الفرض وان اراد معنى
احرف لا بد من بيان ولو كان قال قبل في عبادتها حصل العوض فانه
تخصيص من ذلك شيان احدهما ان المستعمل في مرض الطمان غير ظهورا
غير والماني ان المستعمل في بيان الطمان غير ظهورا لا غير فعلى الاول
في غسل الدمية غير ظهورا كونه مستعمل في مرض الطمان وعلى الثاني هو
ظهور كونه المستعمل في عبادتها على ما عرفت ذلك في المسند زيان بوضوح

الشرح الكبير وعبدان المحرر على ما رأيت وقيل ان المستعمل في عبادة
الطائر معناه فذل العباد لا أنقل الله قاصدا للعرض أيضا والله
اعلم قوله واحمد وتظهر بالحق طارئة الى اخره في هذا الجواب
نظر فانه ان اراد بقوله احمد وتظهر انما يجب عليه ذلك في مثل كلامه
ما اذا قدر على طاهر بيقين وما اذا لم يقدر مع انه اذا قدر على طاهر بيقين
لا يجب عليه الا حراما واحدا وانما الكلاف في حوار الاحكام لا في
وجوبه فان اراد بقوله احمد وتظهر انما يجب ذلك وليس لذلك نصا
فانه اذا لم يقدر على طاهر بيقين يجب عليه الاحكام ولا يقال انه متيقن
وان اراد بان كان كنهه فلا يفهم منه الوجوب عند عدم الطاهر
بيقين في الله اعلم قوله بل عطفان ثم سمى قد توهم هذا الجواب
تعيين كماله للكون لم يرد عليه وليس ذلك متعينا فانه لو اراقها كمال
العرض كمالا الصاوير التنبية انقصر على الارادة وهذا انقصر على
الحل والوفا لارادها او طمها فان احسن ثم هذا الكلام كساح الى
ايضاح مهم وصوار الحلال والارادة من قبل الواجب ذلك اذ من
قبل المتبى وغير ذلك والعلم انه لم يرد في الدروسه في هذا المسألة
فلما ولا ارادة بل قال كنهه على الصحيح بل يتم في مثل البول وفي ماء
الورد ينقضه بل واجد منه وقيل كنهه والله اعلم قوله ان
الآخر

الآخر قد توهم وجوب الارادة وقدس هو في الدروسه انه شئ في الله
اعلم قوله في باب الخامس الاشارة الى قول بل حصر الاستثناء في شعر
المالول ويرد عليه ريش المالول فانه طاهر ايضا ولذلك المنك ولذلك
قارنه على الصحيح والله اعلم قوله في باب الحيض ويلين قضا يوم تقوم
الثالث والسابع عشر يومهم كلامه هذا مع ما قبله انه لا يلين قضا يومين
الا لسته ايام للونه لم يرد في اليومين غير سته وليس الامر كذلك بل
لهذا الذي دل في اليوم يملن قضا يومين كنهه انما فقط بان تقوم يوما
بمر الثالث ثم الخامس بمر السابع عشر لمر التاسع عشر ملونه تنصير على ذلك
منها على غير هذا دل في الاخر لا معنى له بل هي محيرة في النقض في اليومين واليوم
بين يومين ايام القضا على الوجه المذكور مقتضى اليومين سته ايام واليوم
ثلاثة ايام والعرض في كل امل ما يلين به قضا ما عدا ما كان يسعي ان يدر في
قضاء اليومين خمسة ايام ما ذكر في قضاء اليومين ثلاثة ايام والله اعلم
قوله والا يظهر ان دم الكامل والنساء بين الدم حيض هلدا فهو في عدم نسج
وقيل انه لان هذا لا يحكى المصنف رحمه الله وانه اصله بعض الناس بعد
وما كان من اقل الحيض لان الراجح عند المصنف رحمه الله انما تنجب اذا بلغ
مجمع الدم امل الحيض والله اعلم قوله في باب صفة الصلوة لعامة ثلاث
وجنتين قيل يسعي كما قد تسعه وجنتين فانه المشرع في ذلك وانما عقد

الله
انه

وانما عقد ثلثه وحمسين فليس مشروعا في ذلك اصلا وقد بينه المصنف
رحمه الله على ذلك في الدمايق وجوانب ذلك ان الايراد المذكور
والمنبى على ان شريك عقد ثلثه وحمسين عند اهل الكتاب ان يضع
لرق الكسرة البصرة وليس ذلك مراداً وهذا الشريك ليس متصفا عليه
عند اهل الكتاب ما اوههم كلام المصنف رحمه الله في الدمايق بل هو
المشهور ومعنى الكتاب من لا يشترط ذلك وعلى هذا يلحق كلام المصنف
من قال ثلثه وحمسين قاربا على ظاهره وهذا الذي اكرهه الصحيح وقد
بينه على ذلك الذي في الاقليد فقال واعلم ان معنى عقد الدلالة في الشهاد
ليس كما يتطهر القبط كقول الكسرة فقول البصرة بل المراد ان يثبت
الاصابع من غير ان يعمل بعض ثبوت بعض وذلك في الكتاب عند
من جعل الرق من الثلثة والتسعة فبعض الاصابع الى داخل اللب
ويشترط والله اعلم قوله واقله الكتاب لله سلام عليك ايها
النبى ورحمه الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين استمد
ان لا اله الا الله واستمد ان محمدا رسول الله هؤلاء هم جميع النبي الى
وقفت عليه وهو مشتمل فان الراعى رحمه الله نزل في سحره الكبير
عن الامام الشافعى رحمه الله عنه في اقل الحيات قلت روايات ليس
هذا الذي في المتراجح شيئا منه فانه قال الراعى رحمه الله واما الاقل

اهل

والمنقول

والمنقول عن الشافعى رحمه الله عنه ان اقل الشهاد التحات لله سلام عليك
اي النبى ورحمه الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين استمد ان
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله اللهم هؤلاء هم الصالحين العرايين
وبانهم القاضى الزبائى ولما صاحب التهذيب الا انه نقل واستمد ان محمدا رسولا
واستند الصلابة في نقل نصه كله وبركاته وحمل صيغة السلام الى
واستمد ان محمدا رسول الله هؤلاء هم الذين اورد في الحجاب وعناه القاضى
في ما داصل الخلاف في المنقول عن الشافعى رحمه الله عنه في ثلثة مواضع
احدها في طه وبركاته والى ثلثه في طه استمد في الله الثانية والثالثة
في لغز الله في الشرا من منهم من المني بقوله ورسوله هؤلاء هم الراعى رحمه الله
ولهام الروضة كونه ومنقضا بوجه ما سلاه اولها قد بينا عليه
بصيغة الجرم بانه المنقول عن الشافعى ثم ذكر الخلاف في المتراجح اثبت طه
وبركاته واثبت طه واستمد في الله الثانية واثبت طه الله في الراعى
الثانية الصا وهذا ليس واحدا من الروايات المنقولة عن الشافعى
رحمه الله بل هو من رابع وهذا عجيب كيف يرجح في المتراجح شيئا ليس محال
في الروضة عن امام المذهب فان قلت لا ايراد على المتراجح في ذلك فانه على
كلام المحرر ثمة شبهة على الصواب على عارضة بقوله بعد قلت الاصح وان محمدا
رسول الله وعلى ذلك نحو الرواية الراحة في المنقول عن الشافعى رحمه الله عنه
المسلم دلالة اولها قلت التي وصلت في علم نسخ بالمحرر وان محمدا

الدر

رسول الله باستقام لفظه اشهد على وفق الرواية الراجحة عن النبي
 رضي الله عنه من النسخ التي وطئ ذلك نسخة وقف في حرانه للمدسة
 البادية باسمه بدمشق وفق كتاب صاحب الدين الحسيني ثم وقفت في نسخة بالمحدر
 موافقة لما نقل في الملاح وفي هذا فعل الملاح ابوابا من احدهما انه
 ما كان ان يقول الامام بل يقول النصوص الثاني ان كلمة يعطى ان الاول
 منقول في المذهب للمطابق الامام وذلك عاقل لنقل الراعي في
 الشرح الكبير وبقوله في الروضة للمدور في الملاح اوله ليس سببا
 فانظر في الشرح والروضة عن الشافعي وسعد بن ابيان يقول
 الطبع في نقل الملاح على شئ زائد على ما نقل في الشرح الكبير وفي الروضة
 قوله وتبيل حذف بركاته والصالحين ويقول وان هذا رسول الله
 وصاته وهو يقتضي ان كلامه كله واحد وليس كذلك فان هذا
 ليس سببا ما نقله الراعي في الشرح الكبير عن الراعي رضي الله عنه
 ولا سيما ما نقله الاحباب رحمهم الله تعالى فيسأل ذلك قوله
 قلت الامام وان هذا رسول الله وتبيل في صحيح مسلم في ذلك نظر واستحال
 فانه قال يقولون في باب الاداء واما لفظ الشهد فتبيل عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثلث شهادات وذكرها ولم يذكر في وان هذا رسول
 رسول الله بل في الاصل وان هذا عبده ورسوله فقال رواته
 وسلم في صحيحهما وفي ما بينه وان هذا رسول الله وقال رواته سلم
 في صحيح

سعي

عن

واشهد

في صحيحه لذلك وقفته في نسخة بالاداء بخط المصنف رحمه الله فوالله
 وامل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد لله على ما في
 والرواية الى حميد بن محمد بن سفيان في الاخر لم يسن الرواية على ما في
 في معونه مشهور لا تحتاج الى بيان وقد حصل في اختلاف نقل
 هو لهم بسعي المنقبة معرفته وليعلم ان الذي وجدته في شرح الراعي
 رحمه الله الكبير والاولي ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 ما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد ما باركت
 على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد هذا وصاته في نسخة في حرانه
 البادية باسمه ثم قال عقيب ذلك روى ابي بن عبيد رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فامرهم
 بذلك واعلم ان البيهقي رحمه الله تعالى ذكر الروايات في ذلك عن
 ابي بن عبيد في السنن الكبير للبيهقي رحمه الله ولا في شرح والدي
 رحمه الله ولا في شرح المذهب للمصنف رحمه الله بل في وصاته في
 رواية غير ابي رضي الله عنه ووصاته في نسخة بالقبيلة وسعي بالهداية
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك
 على آل محمد وعلى آل آل محمد ما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وقال
 في المذهب عقيب ذلك لما روى عن ابي بن عبيد رضي الله عنه عن النبي صلى



الصام

عن النبي صلى الله عليه انه قال ذلك ولو احدث في الرواية عن لعب
بن عمر ولا غيره في الكتب المدلورة وليس كلام الراعي رحمه الله
وهذا ما انفد ما في كلام الراعي في رتبة علي قبل ابراهيم وخيل ان ابراهيم
اربع مرات سنان في الصلوة وتنتان في البركة ولتلك المهدب
لنكته على صل ابراهيم مرتين مرة في الصلوة ومرة في البركة وليس فيه
لنكته على صل ابراهيم لان الصلوة ولا في البركة مكاتب المصنف
رحمه الله في شرح المهدب عن لعب بن عمر رضي الله عنه قال خرج
علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرفنا كيف نسلم عليك فليق
نصلي عليك فقال مولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فاصليت
على ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد فباركت
على ابراهيم انك حميد مجيد ثم قال رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ
وفي رواية لا يراى اذ دعا صليت على ابراهيم وبارك على ابراهيم ولم يدر
الابراهيم قال والراي رحمه الله في شرح المهدب التبيين روى الراعي
رضي الله عنه باسنان ان لعب بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال يقول في الصلوة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فاصليت
على ابراهيم والابراهيم وبارك على محمد وآل محمد فباركت على ابراهيم والابراهيم
ابراهيم انك حميد مجيد ثم قال والاولى اصلاح لفظ الكتاب على هذا

ال

فانما يروا به الشافعي رضي الله عنه قلت وهذه رواية السهقي
رحم الله في المتن الكبير عن الشافعي رضي الله عنه وليس في لفظه
وصل ابراهيم لان الصلوة ولا في البركة وانا لفظه على مثل محمد
وخيل ابراهيم في الصلوة والبركة وضح الحديث دلالة البركة لفظه على
قبيل ابراهيم وصل ابراهيم للزعم ريان احيى او على وجه اخر لا
باللفظ المدلور في شرح الراعي والمهدب على ما رأيت والله اعلم
قوله الثالث عشر رتب الاركان بالتمثيل المدلور في
هذا الثالث عشر هي شرح الراعي رحمه الله بعد ذلك في الباب
في المحرات قوله في شروط الصلوة فان مات لم يدرع
باب
على الصحيح ان يعني ان يقول على المنصوص فان هذا هو المنصوص
تفعله في الروضة قوله فبلغ دونا فان هو في الدقايق ليسر اللام
يعني من بلغ فلم يدر غير ذلك وكور مع ذلك في اللام وهما لغتان
مثلهما العراء في اهل القرآن العريير الشيخ علم الدين السجاوي
رحم الله عنه قوله تعالى ابلغى ماك والله اعلم قوله ولقد
شعره او توبه قال ابن الاثير رحمه الله في باب التماسه انه في الحديث
امرت ان لا الف شعرا ولا ثوبا يعني في الصلوة قال محمد ان يكون
ممنوع المنع اي لا يمنعها من الاشارة حال السجود لم يمنعها على

محمد

الارض وتخلل ان يكون معنى الحج اي لا يجمعها ويصحبها وقال القاضي
 عياض رحمه الله في باب المساقفة قوله لا يثبت شعرا ولا مونا الي
 يضمه ويحكمه في الصلوة فيحقق الشعر ويحكمه على التوث قول
 الميرزا محرم الباق وفتحوا وسروا نقل المصنف رحمه الله في التحرير في باب
 طهارة البدن والتوث قول مثاله شك في الثالثة انما الله هي امر
 رابعة فتدبر في الشعر او في الرابعة شحرا او بقوله او في الرابعة انه
 تدبر او رابعة ولم يتدبر ذلك فيما قبل بل استمر بتردد المتقدم في الثالثة
 او بالثالثة او رابعة حتى قام الى ركعة اخرى هي في نفس الامر رابعة وانما
 قام الى اصرار بالخط مع احتمال الاحتمال لا طامشه فتدبر في رابعة او
 التي قبلها كانت بالثالثة وزال شكه وتردد في رابعة لان الذي اي به
 من هذه الركعة التي رآه شكه قبله زال شكه وتردد اي به وهو
 متردد فيه هل من رابعة او خامسة فتدبر في رابعة مع احتمال لونه رايد في
 اعتقاده خلاف ما اذا تدبر قبل قيامه الى هذه الركعة فانه لم يثبت شي
 كمال لم يثبت انك اصابا بل هو بالثالثة او رابعة واما ان فلا راية ولم
 ان المراء مثله ما اذا كان ذلك في صلاة رابعة في الظهر ونظم ذلك
 من قوله او في الرابعة فاما لو شك في بالثالثة المعرب انما بالثالثة فانه لم يثبت
 لانه اي بما تخلف الثريد في اعتقاده وعلامته في الركعة يوضح العوض
 فانه

فانه قال مثاله شك في قيامه في الظهر ان تلك الركعة بالثالثة ام رابعة
 وسجد على هذا الشك وهو على غيرم القيام الى ركعة اخرى اصرار اليقين
 لم يتدبر في القيام انما بالثالثة او رابعة فلا يثبت الشعر ولا يثبت على الشك
 لا بد منه على التقديرين فان لم يتدبر حتى قام سجد للسهو وان يثبت في الركعة
 قام الى رابعة لان احتمال الريان ولو لا طامشه كان باساحص قام هذا
 هلام الركعة وقال في التمهيد في الفصل الاول من الباب التاسع في
 السجود المائيا اذا كان يصلي صلاة الصبح فشك ان الركعة التي هو فيها هي
 اولها او ثانيه فانه سجد على اليقين وكحل بالاول ويعوم على فعل ركعة
 اخرى فلو تدبر حقيقة الحال في قيامه او في ركعة او يحون ويان له ان
 ثانيه فليس عليه سجود السهو لان ما اتي به من الافعال افعال محسوبة
 من الصلوة على القطع فاما ان رفع راسه من السجود وقام اليه هي الثانية
 فالحاهر ان عليه سجود السهو لا بد من قيام ليس يقطع بان عليه من القيام
 بل هو من التوهم انه قد صلى ركعتين وان هذه الثالثة وهي رابعة في الصلوة
 لم قال المالك اذا كان يصلي الظهر فشك ان الركعة التي هو فيها اولها
 او ثانيه فياخذ بالاقول على ما دلنا فان تدبر حقيقة الحال قبل ان يرفع
 راسه من السجود الثانية فلا يسجد عليه لما دلنا ان فعله معتد به
 على القطع وان لم يتدبر حتى بلغ الى اخر الصلوة فعليه سجود السهو لا
 انه زاد لم قال المالك ان كان يصلي الظهر فشك في ركعة او بالثالثة

او رابعته فيبي على اليقين وتجعلها لا تأتيه فلو تدل حقيقة الحال
 قبل ان يرتفع راسه من السجود فليس عليه سجود السجود لان فعله مع
 به على القطع وهذا هو تدل في الشهد حقيقة الحال فليس عليه سجود
 الشهود فلو ان يقبل الطهر فيشك ان الرعدة التي هو فيها
 هي رابعة او خامسة فان يدرك قبل ان يرتفع الراس من السجود
 او بعد الاثنت رابعته او خامسته فعليه سجود الشهود في
 الاصول هذا لان فعله بعد الشك ما وقعت على القطع قوله
 في باب ليس بحركات البلا والاصح محورا ولبسكون الدال صاد
 ليس الدال من غير تسوين وحاد بالحركاتين وصا وبقية الدال
 لانه فوك بذلك دلالة الشيخ على وجه الله في اعراب القرآن العبر
 بوجه في باب صلوه الجماعة وتكون بالتمتاع قال في باب المعنى
 في عرس المذهب قال المذهب التمتع ان يرد في البار وقيل التمتع
 الذي يرد التمتع في كلامه قوله واما اذا قال المصنف رحمه الله
 في الدقائق العاقل اهمرين هو من تدر الفاء ولم يسن انه بالمدا والقصر
 قال صاحب مطالع الانوار فيه فانها هو الذي يعلى على الشبهة العا وورد
 وقال ابن دريد القاف طبعه اللسان ورجل قايما ويقتصر ولذلك قال
 الفاضل عياض رحمه الله في سائر الانوار قوله ولا عني البصير
 سواء على النص يسع بحر هذا النص على صريح في انها سواء من التفصيله
 ام

صود

ام هو محتمل لانها سواء في حوار الامامه وقال مصنف العجيب رحمه الله
 شرحه تعالى في شرحه نقل لما ورد عن السافعي ان البصير اولى لانه يبصر
 القبلة ويتولى الحاشية وقال البعوي فاشيان للتعا دل هذا
 مصنف التعجب وفيه محال الله لنقل المصنف رحمه الله وما ذكر من التعديل
 لعدم البصير قوي لا يعادله رعايه اخصوع وليس على قول من
 جعلها سواء او جعلها سواء ورجح الاعني انهم جعلوا الا فتحة اولى
 من الاقرا وعلل ذلك نحو ما علل به تقدم البصير من ارجح اليهم
 ومما يثبت يرجع الى الحال والله اعلم قوله ان الا فتحة دلايه
 هذا يعطى انه وحده ونقل عن الرافعي رحمه الله في الشرح الكبير في القواعد
 على لكان يعرض انه نص الشافعي رضي الله عنه فانما على تقدم الا فتحة
 فهو قول لا وصد والله اعلم او حال باب نافذ الطاهر انه فيه بحريف
 في الحايه وانما هو او كان باب نافذ فان الباب نافذ ليس بحايلا
 اما اذا ان لم يلح حايلا اصلا وكان حايلا في الحكم وللمن فيه باب نافذ
 وسند ان مقابل ذلك بقوله فان حال الى آخره ونقل الرافعي رحمه الله
 في الشرح الكبير فيوضح ذلك فانه قال هذا اذا كان مع البنائين باب
 نافذ فوفق كدابه صفا ورجل او لم يلح حاد اصلا والله اعلم قوله
 وقال صلق لجمعه ولدان بعضه رقيق على الصبح هذا يومهم ان مقابل الصبح

انه يجب عليه اجمعه مطلقا وليس له ان يقل في الروضة وجه شاد
انه اذا كان معه وبينه وبين المسجد ما له لم يمتد له في نوبته
قوله في باب صلوة الخوف ودرابا بنه التاسعة في الاصح المروا
كانت الصلوة رقعين فقط وقرصم فرقتين وهو الذي دلل اولا
في منه الصلوة ذات الرقاع لما ادللت الصلوة رباعية فلا يات
من هذا وان كان لا بد يومهم ان هذا اجماع الصلوة الرباعية للروضة
دلي منضلا بالرباعية وسوا فرقتين او اربعين في الرباعية
فانه لا ياتي في فرق الثانية خلاف ادبي الفرقتين ما تنفرد
الناحية الا في الثالثة ومن الاربع تنفرد بالناحية حسا
والمعبر عن الرابع ياتي في ذلك الصلوة الرباعية والله اعلم
قوله وعمره عند الاعشار وصرف خمسة قال في الروضة
والمديون العشر العاشر عن يد الاعشار ولا يصدق المستحق ولو
طعنه عليه انه ان يظلمها ربا على المذهب قوله في كتاب الخباير
في فصل التلقين ودراروح في الاصح عطفه ذلك على ما تقدم بهم
انه ايجب على الروح ذلك اذا لم يكن لها تركه لانه عطف ذلك على
عليه النفقة واما جعل ذلك على من عليه دين النفقة عند عدم
التركة وليس ذلك وان كان الرابع عند ان ذلك على الروح وان كان
لها

لها ما ان ولنفقة في الروضة نوح ذلك فانه قال فيجب على الروح
لقد ومونه كبر على الاصح فعلى هذا الولد على الروح مال في مالها هذا
لنفقة فانه العترة ما لها عند عدم مال الروح قوله خلاف على
قال في الصحاح النعي خبر الموت يقال لعاه له نعيان ونعيان بالضم ولله
للعني الصا الناعي وهو الدليل على خبر الموت وقال في مطالع الانوار في
اي سفين باسحان العين وتفسيره وتفسيره وتفسيره وتفسيره
رحمه الله في الدلائل النعي للمشر العين مشدودا سحرا في خوف الله
اعلم قوله صدقنا في لها سنة في سنة شهر واس الرابع
الله على حرج ان الكرم التي سنة وليس ذلك ملما فانه قال في الفقه
الما ورد في رحمه الله في الكاوي في كتاب الصحايات التي من الاستدلال
حس سنة ودخل في السنة وروي حرم على الشافعي رحمه الله انه
ما استدلالا ودخل في السنة وليس هذا قوله ما ساعا الاول
ما وهم فيه بعض الصحابة وللزنا روله الكرم عند وهو قول اهل
اللغة اجبار عن ابتدائس التي ومارواه حمله اجبار عن
س التي لم قال ولما الجرم من الضمان والشيء فهو ما استدلال
سنة اشهر ودخل في الشهر السابع وروي حمله ما استدلال
سنة وما عليه ما درناه هذا الدلائل العاشر ومقتضاها ان ليس المسلم
اختلف وانما يقال اكله ما قال على ما له سنة اشهر ودخل

هليلج

هـ

في السابع حرماً لئلا أول ما كثر فيه وفيه جمع بين المتضادين وقد
نقل الأدهري رحمه عن ابن الأثير أنه قال كثر من الصان لدا
ابن السنان فإنه كثر لسته أشهر الـ سبعة أشهر وأدان
ابن جرير في جمع لما فيه أشهر وقال الرازي رحمه الله في شرح
المعجم في باب الصفا قدما في الرأه في نفس كثر وكثره
من العنم أحداً والكاهن وهو المشهور أنه لعدم استعمال
سنة والدخول في السنة الثانية لعدم رابوا كسر العباد
أنه لو اصرع قبل عام السنة كان محرمًا ما لوكت السنة قبل
أن كثر وتلك ذلك من قوله البلوغ بالسنة والاحتلام أن استولى
السنة ولم يكملها كان بلوغاً وإن احتلم قبل استيفاء السنة كان بلوغاً
وهذا ما اورد صاحب التهذيب فقال كثره التي استعملت منه
وطعنت في الثانية او طعنت سنة من قبل أي استقطت هذا
كلامه وقوله نعم إلى آخره يظهر من أنه كذا استدراك لما تقدم له
لضعفه والله اعلم قوله ولا يجوز اصرعاً مع تنبيه
ظاهر أن الـ باصرع الجبران هو الذي باصرع التنبيه وليس المراد
ذلك بل المراد أن صاحب المال يدفع تنبيه بدل مدعه وباصرع
جبراً باصرع مداه مع دفع تنبيه أي يجوز لصاحب المال دفع
تنبيه بدل مدعه مع اصرع جبراً وهذا المحرر الحسن فإنه قال
ولا

ولا يجوز طلب الجبران إذا أصبح بدل كثره تنبيه في أحسن وجهين
والله اعلم قوله وفي الصغار صغيره في الحديث جعل ذلك
الحديث نظراً ومنع فإن صاحب المذهب لم يدل في قوله في ذلك
بل وجهين وصاحب البيان حكى وجوهاً وقال الرازي رحمه الله
في شرحه الكبير فيما إذا اصعاً رافياً بوجوده في وقال صاحب المذهب
وغیره قوله في وهذا اللقب يشعير خرج من الخلاف وجان لقوله ادلك
وجان لصيغته لجرم ثم قال وقال صاحب المذهب إلى آخره والصا
فانه بعد ذلك قطع الجمهور ما خذ الصغار من الصغار في العنم وادرك
في الأدل والبقر مثله اوجه ثم انبعض ان الراجح محقق فيه والله اعلم
قوله ولدا الرازي والفحل في الصح قال في الروضة احاد الحبل
المدرسان شرطه فيه قطع الجمهور وقيل فيه وجان لهما استعماله
والمراد ان يكون النحوله مشزله او ماوله لا صرهما او مشتقاه وبي
وجه لشرطه ان يكون مشزله بينهما وانفقوا على ضعفه قوله
في باب رباة الثبات قلت للاصح بلهامة واثنان واربعون إلى آخره
طالب بدليل صحيح فادل في ركل بعد اد قوله باعتبار عيش
الدرع أي باعتبار رمد على الدرع أي منظر إلى المدة من جنس الدرع إلى
حين الادال وقد اوجه في الروضة فقال دلرواني المال أنه لو

كانت المدة من يوم الاربعة الى يوم الاحد ما بينه اشهر والصالح
 من سنة اسهر من الستاء والربيع الى ستمس فسمى بالسنة
 ومن سهر من الصيف الى ثلث سقيا تسمى بالسنة فان اعتبرنا
 عدد السقيات فغلي قول المورع يجب حساب العشر وثلاثة اجناس
 نصف العشر وعلى اعتبار الاغلب يجب نصف العشر وربع نصف
 العشر وعلى اعتبار الاغلب يجب العشر هذا كلام الروضة
 وكان يسعى ان يقول عيش الاربعة او الثمرا فان ذلك لا يخص الاربعة
 ولهذا قال قبل ذلك من يوم وربع والله اعلم قوله في باب
 ركه المعيدين وشرطه النصاب والنقد على المذهب لا التحول
 وقد توهم هذه العنان انه اراد لا يحول على المذهب وليس كذلك
 فانه لا يشترط التحول في ذلك بل الحراف والكلان مخصوص بالنصاب
 والنقد والله اعلم وذلك صحيح به في الروضة وكان يسعى ليرى قول
 بل قوله والنقد في المذهب او الفضة فان ذلك هو المراد والتد
 هو المصروب فقط وليس شرطه ان يكون مصروفا وهما ان الروضة
 على الصحة والله اعلم قوله في ركه التمان وفي قول تطرفيه
 كان يسعى ليرى قول ومن وجه ولذلك ما يعله لانه قال في الروضة
 الصحيح ان اوجه الاول من جهة منصوص وفي عمان الروضة
 نظر

نظر وسعى ان يقول قول ووجان والله اعلم قوله فغلي الاظهر لو
 رد الى احد هذا يوم احتصاص ذلك بالاطهر ولا يقتضيه بل هو
 لذلك على قوله وفي قول تطرفيه نص عليه الراغب رحمه الله
 مشرح البير قوله فالاصح انه ينقطع الحول لطلب ذلك وليس مطلقا
 بل هو مختص بما اذا كان النقد الذي باع به هو الذي يقوم به فلو باع بالدرهم
 واكان يقتضي التقويم بالدينار لم ينقطع على الاصح منه الراغب رحمه الله
 في الشرح البير على ذلك قوله في باب ركه الفطر الا في عبده وقوله
 المسلم قال في الروضة الا اذا كان له عبده مستلم او قريب مستلم او مستول
 مستلمه ثم قال ولو اسلمت بدمية تحت ربي ودخل وقت وجوب الفطر في
 خلف الروح ثم اسلم قبل ان يقضى وجوب الفطر ففي وجوب الفطر من الخلف
 خلاف ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى وان لم توجد الا فطر وان احبها
 والفطر على هذا الخلاف في عبده المسلم هذا كلام الروضة فانما قلت والصحيح
 وجوب النفقة في هذه المسئلة وقد نص عليه المصنف رحمه الله في كتاب
 قيل يا بكيار والاعفاف قوله في فصل ركه الزكاة على الفور ولا
 ان العرب الى الامام افضل كان يسعى ان يقول ولا يصح او الصحيح فان الخلاف في
 ذلك وجان لذلك نقله فهو في الروضة وغيره والله اعلم قوله في
 كتاب الصيام في فصل شرط الصوم وصحت في حد الطاهر من الفم يسعى لير
 محروم معنى قوله من الفم هل معناه التبعيض او غير ذلك وما هو حد الطاهر

والباطن وقد قال العوالي رحمه الله في الوسيط افر صبط في الفرو
بين الظاهر والباطن ان يقال المتعلق من مخرج الحاء الظاهر والمتعلق من
مخرج الكاف بالحق قال الراجعي رحمه الله في شرحه الكبير وجه لا يخرج الحاء
تخرج من الكلى واكثر من الباطن والحاء تخرج ما قبل العلة الا ان المقتضى
في مثل هذا المقام الضابط الفارق بين الحدين ويشبه ان يكون قدر
ما بعد مخرج الحاء من الظاهر هذا كلام الراجعي رحمه الله وهو غير واضح ولا
فيه ضبط الحاء والحاء في المواضع المذكورة وقال في الروضة ثم
ان العوالي جعل مخرج الحاء المهملة من الباطن والحاء المعجمة من الظاهر قال
المنشئ ان يكون قدر ما بعد مخرج الحاء المهملة من الظاهر انما علمت
الحمار لنزول المهملة ايضا من الظاهر وعي لم يصب بالمهملة التي هي في
في وسط الكلى ولم يصب بالحاء والهمزة التي في وسط هي في وسط
فانها من اصلي الكلى واما الحاء المعجمة فمن اذن الكلى وذل هذا مستور لا يعلم
العرس والله اعلم هذا كلام الروضة وفيه نظر وهو قول الحمار لنزول
المهملة ايضا من الظاهر وقال الراجعي في وسط الكلى يعنى من الكلى او بعضه
من الظاهر وقال في فرع من المفردات دخول شيء جوفه جعلوا الكلى
فاحوف في طلائع الصوم في وصول الواصل اليه وهذا يعنى من الكلى
له من الباطن في طلائع الصوم وقال الشيخ في الدين ليرى الصلاح رحمه الله
في مشكل الوسيط صبحه الباطن مخرج الحاء المهملة والظاهر مخرج الحاء

المنقول

المنقول له لخاصة لغيره وقد أتى في الدرر لا يسلع النجاسة الا من
لغيره المخرجين وهذا فيه نظر فان الحاء المهملة تخرج ما فوق الباطن والله
اعلم هذا كلام الشيخ في الدين رحمه الله قوله بالاستعانة قال المصنف
رحمه الله في التحرير ما بال صيام الاستعانة هو احد الدوا وبغيره في النية
حتى يصل دماغه واستعانة الرجل واستعانة وقال المصنف في كتاب
المعرب السعوط الدوا الذي يصيب في الانف قوله في المسام قال
اكوهري رحمه الله في الصحاح مسام اكسد ثقبه دله في سمي ثم قال
المصنف في ترتيب اللغات مسام البدين ثقبه وهو ثق الميم الثانية
وقال المطر في ثمانية المعرب المسام المنافذ من عبادات الاطباء قوله
في كتاب الحج وانه يلزمه احد البدرية طاهه انه يعطى على قوله ولا يظهر فيكون
قولا على اصطلاحه وليس الخلاف في احد البدرية قولين بل هو في الروضة
ويتعلق بذلك كلامنا من حيث اللفظ والمباني من حيث المعنى اما الاول
فقال الشيخ في الدين ليرى الصلاح رحمه الله في مشكل الوسيط قوله ولو وجد بدرة
ما من اي حذاء كحقه وهي لينة عجيبه مغرب يقال بالدال المهملة والدال
وقال المصنف في هدي اللغات قوله في الوسيط وحده بدرة ما من يعنى
حفر او هي لينة عجيبه عرب وهو فتح الباء واسكان الدال وفتح الواو وبعد
ما لم لها والدال معجمه وقال الشيخ ابو عمرو في الصلاح يقال بالدال المهملة

وبالمعجزة واما الثاني فتدريج انه يحا حرة البدرقة في الروضة لوطا
على حاله في الطريق من عذرا ورصدي لم يحسب الحج وان الرصدي يرضى بشي
ايشير اذ اعين ذلك الطريق فيقال له قطع لعدم اوجوب الشيء
الليسير الذي يرضى به الرصدي ورجح وجوب حرة البدرقة ولحقه الدور
بينهما صورة ومعني والله اعلم قوله في باب دخول له والصحيح
مما هو الي الخرسعي لم يقول والمذهب بقا وبالحج فان ذلك طريقه
والطريقه الاخرى في قوله ولحق المحر على ما رأيت والمذهب
انه ممنه الى طلوع الفجر قوله في باب البيع ولا يضر بعلقه فله
فصل بين تصور ان صدر منه حابه بعلقه بدمته دون رقبته
ولحسب انه من صور انه باع شخص شيئا من عبيد بغير اذن سيده
فقبضه العبد وانلفه فتعلق بدمته العرم وذلك لواقعه
شيئا فالفه العبد فتعلق بدمته ايضا على قول فله الرافعي رحمه الله
كتاب الوديعة قوله ان حرجت مائة فلا على الصحيح سعي لم يقول
الاظهر فان هذا الكلام قولان في الروضة قوله في باب الربا
افسأنا ارتكزا او مداونا قال في باب الايمان والطعام يتناولون
وقالاهة وادما وطوي فيقال له احثان تقسيمه للطعام في المصغر
وليعلواه قال المطوري رحمه الله في كتابه العرب الفالصة ما

ينفك

ولام

يتعلق به اي تنعم والله اعلم قوله في باب لفي ان يلبس حور فيه صم الميم
ولسرها ذكرها في نوان الادب وقال انصافى الصحاح اللبس
ماليد وقدمه يلمسه ويلمسه قوله فان طار بها لمح مطعنا فله
في قوله قطع المحر وليس ذلك مقطوعا بذلك ولا حرد القولين
سليها الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير والمصنف في الروضة
قوله في باب اكيان فالاصح انتقاله قال هو في الروضة نص ان
الحار لوارثه وكان سعي ان يقول هنا النص والاخصر والله اعلم
وقوله وبوله بالفراس وحره وصنانه اطلق ذلك كله وليس
مطلقا بل قيد هو في الروضة البول بما اذا كان في غير اوانه وقيد
العرب بالناسي من تغير المعد دون ما يكون لصح الانسان وقد الصا
بالمستحكر الذي كمالنا العان قوله والاصح الا اقل فتمه سعي ان
يقول والاخصر او والمذهب فانه قول او طريقه لا يوجد ذلك هو
في شرح الرافعي الكبير وقال في الروضة المذهب قوله واطن مثل
الشم او قيمته يعني بتمه اقل ما كانت من حين البيع الى حين القبض كما
تقدم في المبيع ذكره الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير ولم ينقل في هذا اطلاقا
كلاف ذلك وقوله رال ملله اي غيره فلا ارش في الاصح قال
الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير انه المنصوص لمن فيما اذا زال ملله لصور

المن في اذار الحلة بعوض قوله في الفرع ولو طهر عيب احدها
 ردها لا الميعب وطه في الظاهر طاهر هذا الكلام ان كان العبد
 باقيا في ملكه وقال المصنف رحمه الله في الروضة في الرد
 بالعيب فصل المبيع في الصفقة الواطئة وان كان مستين بان
 استمر عيبه فخرط معين فله ردها ولذا اخرج احدها معينا
 وليس له رد بعضه ان كان الباقي باقيا في ملكه لما فيه من التفتيش
 على البايع فان رضي به البايع طار على الاصح وان كان الباقي
 زائلا عن ملكه بان عرف العيب بعد بيع بعض المبيع في رد الباقي
 طريقتان الى احد فقد قطع في هذا الكلام بانه ليس له رد بعض
 المبيع في صفقة واحدة ان كان الباقي باقيا في ملكه وصوره في مثله
 العبدان وحصل الكلاف ما اذا كان الباقي زائلا عن ملكه وفي المذبح
 على الكلاف مع بقاء الباقي في ملكه لكن ينبغي ان يعرف انه في الرد
 للمفسد العبدان في باب رد الصفقة وعلى الكلاف في بيع بقاء
 الباقي في ملكه قوله في باب رد الاصول والثمار ورع لا يرد
 بالبيع يعني مثل الكنفه في شئها لا يتبع دون شئها ولا معه
 على الصحيح فاذا بيع في الجميع على الصحيح ذلك مدلول في شرح الراعي
 الكبير في اللفظ السادس وقوله في كتاب السلم وبراءة
 مخلوط

مخلوط قيل البراق فيه خم اكيد وهو كسر لا حور سعد باللام وليس
 منع السلم فيه لانه مخلوط بل كونه لا حور سعد واحسب بانه يكون
 البراق كله طاهرا وهذا الجواب حقه فانه قال الراعي رحمه الله في شرح
 الكبير والبراق للمخلوط في العاليه وان كان بائنا واحدا او مجزأا راسم
 فيه ولذا في الروضة وقال ابن الاثير رحمه الله في باب المايد
 البراق نبات يعمل لدفع السم من الادوية والمعالج وفيه حديث
 ابراهيم ولا ابال ما ابت ان شرب ترياقا انا لدهه من اصل كرم الاقاي
 والحمر وهي حرام كسده والبراق انواع فاذا اكل من فيه شي من ذلك
 فلا بأس به وقيل ان شرب خلقة فلا يباحنا به هذا كلام ابن الاثير
 رحمه الله في التصريح بانه انواع والله اعلم قوله وفيه فعل من
 جمع الحرس المصالح في رحمه الله الطاهر فعل في سبب الاصل في الطاهر
 وعن باب النجس في السماء الاشياء وتعود للعنصر في النجس لا اصل له
 في العرسه وقد استعمل منه وصرف الى الفعل ففعل طهر بالهمزة هو طهر
 اذا طهر في الطهر وقال بعض الناس انه لا يست والله اعلم قوله
 في كتاب الرهن فسد وهو قبل الجمل لما في فسد الرهن والبيع اما الرهن
 فلهو موقتا واما البيع فلهو مضمنا قاله الراعي رحمه الله في الشرح وقوله هو
 قبل الجمل لما في في هذه المسألة المحصورة واما بعد الجمل فهو مضمون قال

ما يقع فيه من

منه

الرافعي رحمه الله لان عقد البيع عقد صان ونقل وحكم انما يصير موصوفا
اذا امسك عن حصة البيع اما اذا امسك على موجب الدين فلا هو
وكب للمهر لنزولها يعني على اظهر القولين والقول ان لا يكسب المهر لها
الرافعي رحمه الله في الشرح قوله وعليه فثبتت لراهن ثمة
على المذهب فان التقطع بذلك فهو طريقه والطريقه الثانية فيه قوله
ذلهما الرافعي رحمه الله تعالى في الشرح قوله والراجح انه اذا اختلف
يفتعي لم يقول في الاظهر فانه قول لا يوجد والخلاف في ذلك قولان
ذلك لانه الرافعي والمصنف في الروضة وقوله انه يعرف لا يقل
يعطى له وصداقا وليس له ان يبل هذه طريقه فان سعى لم يقول
وللمذهب والطريقه الثانية في ذلك قولان احدهما هذا والآخر
الارضين بالتمام بلع وان المصنف رحمه الله تبع لفظة الحر فانه قال لا يح
لن الحر لور كس الاربع بالوجه والله اعلم قوله في كتاب الثقلين
وقيل الاربع هذا يوهم انه لا يرجع في هذه المسئلة اصلا وليس له ذلك
بل المراد انه قيل لا يرجع لانه لم يسل ثمة الولد فله الرجوع وحكم
واذا واهل الحر ارجع من كلامه هنا فانه قال وان لم يسل
فاذا الوجهين له سئل حقه من الرجوع والله اعلم قوله
فالراجح ليعين الرجوع فان سعى لم يقول فالاظهر في الخلاف في ذلك
قولان

قولان بلهما هو في الروضة وغيره قوله واول تعدد الرجوع ليس
هذا على الخلاف بل هو في ارباع غله مطلقا غير موصوف ثم يبرز عند الرجوع
فاما اذا كانت غير مطلقه عند البيع لولا ان مطلقه غير موصوف عند
الرجوع فالقول بان لا يتعدى الرجوع والله اعلم قوله بلعوا واحدها
قال الرافعي رحمه الله اذا قلعوا وجب لتسوية الكفيرة حال المفلس وان
حدث في الارض نقص بالقلع وجب ارش النقص ماله وهل يصاب
به الياح او لعدم فيه طاف قوله في باب الحجر العزل والنقض لعذر
اراد بالعزل المصدر يعني انا هل يحد فيه وتفقده وارا بقوله القطر يعني
حفظ القطر وصونه وتأمينه وكودك والله قوله وقيل بشرط فلك
القاضي فقص هذا اللفظ انه لا ينفك الا بالناضي على وجهه ولم ينفك ذلك
وحكم في الروضة بل قال القاضي والابا واكر وفي العم والوصي حران والله اعلم
قوله ولما اختلف المال في الاظهر فلا بد هذا يقتضي ان الخلاف قولان
ولما اراينده في شرح الرافعي والروضة في هذا الموضع وقال المصنف في الروضة
في الرابع من كتاب دعوى الكم والقسمه اقرار المحور عليه اثبات هل يقبل فيه
وجان سيقا في الحجر لارائنه وحكم في الروضة وشرح الرافعي قوله
في كتاب الصلح ولو صاح من دين عاين هذا او جد في السجدة على عين فاعلم
ثم ما كثر نون وكذا في صحيف فانما مواه عين يعني معجده ثم ما كثر نون

علي غير ذلك الذي احرازه الواضح على بعضه فانه ذكره عقيب هذه المسئلة
بقوله وان صاح من دين على بعضه وما لم يخطه غير ما اعطى لا ساني
تفصيله بعد ذلك بقوله فان كان العوض عينا الى قوله ودينافلا المستقيم
التفصيل المدلور اذا كانت المسئلة من اصلا مفروضة في ان صاح على عيني
واما اذا قرى من دين على غيره استقام التفصيل المدلور فان غير الدين
المدعي ويدلون عينا ويدلون دينافلا والله اعلم قوله في اخراج الصالح
ووجه على المذهب هذا يعني انه في كل من المسلتين المدلورين طرح
ولم ينقل الراجح في الشرح ولا هو في الروضة في ذلك طريقين بل في
المسئلة الاولى وهي ادا صدقة المضمون له ونحوه وفي الثانية مرجع على
النصوص والله اعلم قوله كتاب الشريعة قال في التحرير بسير
الشين واسكان الراي وقال في كتاب المعني في عري للمذهب وقال
بقبح الشين ولسر الراي ونقل المغيرة ايضا الذي ماري في شرحه التبيين
والله اعلم قوله في الاقرار وبيع من جهة البايع على المذهب كلام
هذا يوم ان هذا طريقه وهي القطع مانه امتدني من جهة المشتري مع من
جهة البايع وهذا مخالف لما نقله هو في الروضة ولما نقله الراجح في
رحمة الله في الشرح فانما لم ينقل طريقه فالحق بذلك بل نقل طريقه
انه مع من جهة البايع وقطعا ومن جهة المشتري فيه جرح والله اعلم

٥٠

قوله فليس وليد يعني فليس المقرطس الدعوى وقدره وعلى
به طريقه والله وادعاء والقول قول المقر في بعضه والله اعلم قوله
والاصح ان المستحق لا يوت هذا الكلام يقتضي انه مع كون المقر طائرا
الاصح انه لا يرتب المستحق وهذا لا يعرف بل هو طلاق النقل والعقل
والظاهر انه سقط هنا شي اما من اصل التصنيف وانما من النسخ
وموايد ان يقول وان لم يلح طائرا فالاصح الى اخره فان الخلاف المدلور
انما هو اذ لم يلح المقر طائرا كما اذا اقر احد الابنين العاقلين بالبايع
باح ولم يصدقه الاخر فانه لا يثبت نسب المقر به وحده واخر او مع
كونه لا يثبت نسب له هل يرتب ويشترك في حصته فيه طاب كلام
المحرر فانه قال ولا يقر احد الابنين دون الاخر والاصح انه لا يرتب
المستحق الى اخره في هذه الصورة بمرور نسبه بالمرح على الصواب
وهي نسبه سرب الدين السلمي احد الابنين بالمدرسة البادرية فبما
في الاصل بعد قوله طائرا فلو اقر احد الابنين دون الاخر فالاصح الى اخره
وهذا صواب لم يردت نسبه اخرى بالمرح احوذ من ذلك وهي نسبه
البن الصماني وان لم يلح طائرا فالاصح الى اخره فلهذا هو في اصل نسبه
وهذا هو الصواب وهو احوذ من النسبه المتقدمه لان ذلك يخص مسئلة
الابنين والكلم لا يخص بذلك بل نعم اذ لم يلح المقر طائرا والله اعلم

قوله في باب العاربه بل للمعبر الكبار من ان سقيه ماحه او يطلع
ويصير ارض النقص وقع في هذا الموضع شي عجيب سعي للفقهاء ان يعرفوه
وان لم يكن معروفا عند خلق كثير حتى نزل الله سبحانه وتعالى على النبي
عليه وهو قوله ان الذي رحمه في المنح من ان المعبر يحير بين ان
ببقية ماحه او يطلع ويصير ارض النقص وقع مثله في المحرر والظاهر
انه علق في ذلك وقع مثله في التنبيه انما وليعلم ان هذا لا يعرف
في نقل المذهب والعجب ان الرابع رحمه الله ذكر الحكم في ذلك على الصم
في شرح الكبير ولم يذكر في المحرر على الصم والمصنف ذكر في الروضه
على الصم ولم يذكر في المنح على الصم والشيخ ابواسحق ذكر في المذهب
على الصم ولم يذكر في التنبيه على الصم ورواه ان يقول من لم يعلم
بقيمته او يطلع ويصير ارض النقص ثم يقول قيل او سقيه ماحه
فان الوصف الرابع عند الرابع والمصنف ان يحسب ارض لا يحسب
وهما ان يعلم بقيمته او يطلع ويصير ارض النقص والوجه الآخر
انه يحسب بين يديه امور وهي الامران المتقدمان والتنبيه ماحه
فاما القول بانه يحسب بين ارض فقط وهما ان سقيه ماحه او يطلع
ويصير ارض النقص فليس شيئا ما نقله الرابع رحمه الله في شرح
الكبير ولا شيئا ما نقله المصنف رحمه الله في الروضه ولا نقله الشيخ

ابو النحر

ابواسحق في المذهب ولا يعرف بل حرم المذهب بانه يحسب ان يعلم بقيمته
ويصير ارض النقص وجمع الرابع في الروضه بانه اوحد
احدها هذا الذي في المذهب ورحمته والثاني انه يحسب بانه امثله
بين لم يعلم بقيمته او يبقيه ماحه او يطلع ويصير ارض النقص
والثالث ليس له الا شي واحد وهو ان يطلع ويصير ارض النقص واما
الامران الاخران فكل منهما يتوقف على رضي المستعبر ولم يقع في شرح
الرابع ولا في الروضه نقل وحده انه يحسب بين ارض النقص ماحه
او يطلع او صمان ارض النقص كما وقع في المنح والمحرر والتنبيه
هذا خارج عن جميع ما نقله الرابع في شرح الكبير والروضه والمذهب
وليعلم ان مثل هذه المسئلة وقع في مواضع منها اذ ابني المشركي او عرس
والسفيح ما اذا يفعل في بناء المشركي وعرامته ومسئلة المفسر اذا
كان يباي الارض او عرس في البايح اذ ارجع ما اذا يفعل في بناء المشركي
وعرامته ومسئلة السفيح المذكور لنت في المنح وهو في التنبيه
فانه قال في باب الشفعة وان عرف المشركي في الشفعة والغراس
والبناء فالسفيح يحسب لرباخذ ذلك بقيمته ومن لم يطلع ويصير ارض
ما انقص محسب بين التملك ما ليقه وبين القلع ولم يذكر الا بقاء ماحه
كلان ما قاله في العاربه ومسئلة المفسر لنت في التنبيه وهي في

المتراج فانه قال بل لم ان ترجع ويملك العراس والبناء بقمته وللمر
 سلعه ويجسم ارس النقض ولم يدر الا بقاء بالاحص وهذا هو
 الصواب والله اعلم قوله والمصدق المالك على المذهب طالك
 انه طريقه فاطحه بان قول القول المالك وهذا مخالف لما ذكره هو
 في الروضة فانه لم ينقل طريقه فاطحه بذلك وانما جلي طريقين احدهما
 القطع بان المصدق في مسئلة الدابة الرالب وفي مسئلة الارض المالك
 والطريقه الثانيه فيهما قولان وفي المحرر لم يقل مثل هذا الذي هنا
 بل قال على الاصح قوله في كتاب العقب ولما الوفق فان على الرب
 على الاصح متايل هذا الاصح انه لا يجب الا التوازي من احده من احص
 وارش النقض هذا اذله في الروضة قوله وفي عت حادث يصدر
 المالك ميمته في الاصح متايل هذا الاصح وان احدهما يصدر المالك
 والاني يعرف بين هاتين العيوب وغير ذلك في الروضة قوله
 في كتاب السنعه ولا يملك شتقا لمرين الشنيع على المذهب بوجه
 قوله المذهب ان القطع بذلك هو الطريقه الرابع وليس له ان بل
 الطريقه الرابع انه على قول مع العايب ولفظ المحرر والظاهر الطريقين
 ان تلك الشقص الذي لم يره على الكلاف في شرا العايب والاني
 المنع بل قال وقال في الروضة انهما انه على قول مع العايب
 قوله

قوله في باب القراض وقيل يلحق القول بالفعل هذه العار بوجه اتم
 يلحق القول بالفعل في العراض مطلقا ولم يدر الراعي رحمه الله تعالى ذلك
 في شرحه البير ولا المصنف رحمه الله في الروضة وانما ادراوحي في صور محصور
 وقد يداني المحرر لا كما في المتراج قوله في باب الاطراف ولما اسلوحه
 لرصاع او غيره بغير ان الروح في الاصح الكلاف فيما اذا كانت الروح حرة
 ولما الامه فيحرر للسيد ان يحررها من خلاف قوله في حور لرا العقب
 في الاصح هذا يعطى انه رحمه وقد قال الراعي رحمه الله في شرحه البير ان
 الشافعي رضي الله عنه في الخدم على حواره هذه الاطراف فهو قول وقال في
 الروضة هذه المسئلة تعرف بمر العقب وهو جمع عقبه وهي النوبة
 فلت العقبه بضم العين واسكان الفاف قال في ديوان الادب كتاب
 فعل بضم الفاء واسكان العين فيما اخبر الهامنه العقبه النوبة ما جمع
 عقب مثل ثقبه وثقب والله اعلم قوله في باب احيا والموت
 ومناح الايل قيل وصدر المصنف مناح بضم الميم ولما ادراوحي في باب
 مجمع البحرين والمناح الموضع الذي تناح فيه الايل وقوله في باب الوقف
 ونفسه في الاصح قال الراعي رحمه الله في شرحه البير في وقف الاشياء على
 نفسه وجزان اجهما وكلي عن نفسه المنع قوله او لظنا بعد بطر قطع بان
 ذلك لا يقتضي الرتيب وكان القطع بانه يقتضي الرتب اول والظاهر ان



الداعي رحمه الله لم يفتقر هذه المسئلة وصاحب التعجير ^{بعض} فانه قال في
 التعجير ولو قال بظنا بعد بطن رتب رب طلاقا للبعوى وهذه العيان ^{بعض}
 ان البعوى منفرد بان ذلك لا يقتضي الترتيب او ان الامر لا يحجب على انه
 بعض الترتيب وقد قطع امام الحرمين في الآية بان ذلك يقتضي الترتيب
 وقطع الماوردي في الحاوي بانه يقتضي الترتيب ايضا والعجب ان الرافعي
 قال في الشرح او بظنا بعد بطن يحمل على التجميع وعن الربادي ان قوله
 بظنا بعد بطن يقتضي الترتيب وبه احاب بعض اصحاب الامام ههنا
 وجهه والظاهر لو طالع الآية قال وبه احاب الامام ولم يقل
 بعض اصحاب الامام ولفظ الآية في ذلك والواو اداة الترتيب في اوله
 يستلزمه ما يقتضي ترتيبا محموله على الجمع وقد استأخر عن الواو ما
 يقتضي ترتيبا وهذا مثل قول المجلس وقعت على اولادي واوادي
 اولادي هذا الواقع عليه لا يشتركون ولا يمنع ان يقول بظنا بعد
 بطن في ترتيب هذا للام الآية دلالة بعد اول باب العطاء والكسب
 عماينه اوراق ونصف تقرسا من سحر في حرانه البادر ابيه وقطع صاحب
 الدخاير فيه بانه يقتضي الترتيب ولا يظهر فرق بين قوله بظنا بعد
 بطن وس قوله الاعلا فالاعلا وقد صرح الرافعي بان قوله الاعلا فالاعلا
 يقتضي الترتيب قوله ولو حفت الشمس لم ينتفع الوقف على المذهب
 هذا

هذا يعطى انه طريقه فاطعه بذلك ولم يحك الرافعي رحمه الله تعالى
 في شرحه الكبير طريقه فاطعه بذلك قوله فالتعجير الى الناس على
 المذهب يعطى انه طريقه فاطعه بذلك فان النظر للمذهب على المذهب
 قوله وشرط النظر العدا لفظ الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير
 الامانة لا العدا وقوله ههنا الا ههنا الى اخره زائد على الشرح فانه
 قال فيه وفيه التصرف ولم يرد وقوله وحصل الغلة وقسمها ترك
 شيئا فانه قال الرافعي في شرحه الكبير رخصت الاصول والغلات على الاحكام
 قوله في باب اللقيط قبيل الفصل الا انشأ كتابه ههنا
 راد في الروضة على الشرح الكبير فقال قلت ونقل امام الحرمين في
 باب زكاة الفطر اتفاق العلماء على ان رتب الكتاب لا يدخل في المايا
 لانه يتعلق بالدينه وهي مشتركة والله اعلم قوله لا الثالث في الاخ
 ان سعي يقول في الاطهر فان اكراف في ذلك قوله ان نقله الرافعي
 في شرحه الكبير والمصنف في الروضة قوله وقيل ان وجهه في
 عمران هذا يعطى انه وجهه وانه هو قول نقله الرافعي في الروضة قوله
 ولا بينه لم يدفع اليه قال الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير الا ان يعلم الملتزم
 انه فيلزمه الدفع اليه قوله ولا يجب على المذهب هذا هوهم طريقه فاطعه
 بذلك وقال الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير في وجوه وجن للنه قال

قوله على الرافعي رحمه
 الله في شرحه الكبير
 فاطعه بذلك

اجمعها وهو الذي يشمل عليه لقب عامه الاصحاب انه لا يجب قوله
 فلصاحب السبب بعض الملتقطه اطلق هذا وليس مطلقا فانه قال
 الراغب رحمه الله في شرحه هذا اذا وقع بنفسه اما اذا وقع الرتبة طالم بالفتح
 الى الواصف ليدل لمفهم البينه بعبارة قوله والقرار عليه المطلق
 ان القرار على المدفوع اليه وليس مطلقا بل هو مفيد باذا لم يقو الملتقطه
 للواصف بالملك فان اقر له بالملك ليرجع على المدفوع اليه وقطع بذلك
 الراغب رحمه الله في شرحه الكبير قوله للملك على الصحيح يعني لرب الملك
 وحان وقال الراغب رحمه الله في شرحه الكبير فيه قوله لان له هو في
 النادر ابيه الاصلية وغيرها والله اعلم قوله في باب اللقيح
 وكب الاشكاد عليه في الاصح كان يسعى ليقول على المذهب فان وجوب
 ذلك طريقان اجمعا القطع بذلك بوجوبه لان نقله الراغب في شرحه الكبير
 قوله ولا يصح لرب نقله الى يده احرى كان يسعى ليقول النص والمذهب
 فان الراغب رحمه الله قال في الشرح ان ذلك هو النص فيه اصل المعظم
 قوله في باب كعاله صبطه المصنف رحمه الله في الحرر بالسر ولا
 غيره وذلك في مذهب اللحن وقال اللزما ري رحمه الله في شرحه
 في باب كعاله كعاله بلشر اكيم ونحوه عن كوهري ونحوه عن كوهري وقال
 المطر في رحمه الله في باب العرب كعاله جمع جعله او جعله بالكرات
 يعني

بمعنى كعمل وهو ما كعمل للعامل على عمله قوله في باب الوضاه
 الا ان يقول هو من قال فيلون وصيه كان يسعى ليقول فيلون دانه
 عن الوضيه وذلك مقتضى كلام المحرر وصرح به الراغب رحمه الله في الشرح
 قوله وينعقد دانه والمايه دانه الطاهرانه قصد مسعود الكاء
 لان دانه فيلون دانه مقدمين ولم يدلر السكه للنز فيه اسند راك
 من جهة صناعه المنطوق فان هذا الصرب وهو قوله وينعقد دانه والمايه
 دانه وقع فيه اكرالا وسنه وهو قوله دانه محولا في الصعري والبري معا
 فلا يمكن جعله من غير الشغل الثاني فان هذا الايلون في الشغل الثاني ولا يمكن
 جعله من الشغل الثاني فان شغل الشغل الثاني لا يختلف مقدما بالاحاب
 والسلب فيلون احداها وجبه والاخرى سباليه وهما ان المقدمتان
 موجبتان هو خارج عن جميع الاشكال ولا يصح فيلون ذلك مثلا لقول
 ابر الكاحب رحمه الله والثاني يخرج عن الاشكال اي عن جميع الاشكال
 وهذا خارج عن ذلك فقيه حكام من جهة الصور والله اعلم قوله
 في المذهب انه لا طههم هذا يوههم انه طريقه فالجواب بذلك ولم ينقل في
 الروضيه لم ينفذ فالجواب بذلك ولا الراغب في شرحه قوله الا
 اصلا وفرغ في الاصح ظاهر هذا انه لا يدخل اصل وفتح له اصلا وهذا وجه
 من ثلثه اوجه نقل في الروضيه ولم ينقل برحمه في ولا الراغب في الشرح
 الكبير بل رجحا وجه اخر وهو انه لا يدخل الابواب والا ولا دود يدخل

له ولا

الاضداد والاصطاد قوليه ولا يدخل قرابه في قصيه العرب في الاصح
 هذا طرف ما يحكمه فهو في الروضه فانه صرح في الروضه العجم والاساطم
 وتنفيد الوضيه من كل حرمه ينفذ ينبغي ان يعرفوا وتنفذ برهانه
 بين القاء والدال والمعني يصح الاضداد في قصاه الدين وفي تنفيد
 الوضيه من كل حرمه المكلان الوضيه في ابراهيم الطفال فانه لا يلزم
 له في الكريه والتكليف بل لا بد من شرط اخر وهو ما دلل وذللم الروضه
 واحم من ارادته هاهنا ما ذكرته واما على اخره فيبقى قوله
 ويصح الاضداد في قضاء الدين ملازما لانه قال او لا ينس الاضداد لقضاء
 الدين واصفا فقد جعله مشدودا لما يملك هاهنا في قوله ويصح والله اعلم
 قوله في ذلك الذي ثم عبد شمس بقدره ثم عبد شمس فانه معطوف
 على هاهنا اسم وقيل بقدره شمس فيفتح الشين المهملة لانه قال الصغار
 رحمه الله في باب العباب في اللغه ونص ابو علي الفارسي في البدل على
 ترك الصرف في عبد شمس للتعريف والناسب قال وقال ابن الانبار
 نقول قد انتك عبد شمس يانتي فمونت الفعل ولا يحري السمس للمناسبه
 والمعريف قال وما عي في الشعر مصرعا كما حمل على الصوره قلت
 وعندي انه محو في عبد هاهنا وحل ان احدهما في الدال من غير تنوين
 والما في حركات الدال من غير تنوين وكذا في شمس وجا في اهلها في الشين
 المهملة من غير تنوين والما في حركاتها مع التنوين فان قلت هل يجوز الوجدان
 للدوران

من غير تنوين

المدلوران في عبد شمس على كل حال من الوجهين المدلوران عبد قلت
 لا بل انما في الوجدان المدلوران في شمس على الوجه الثاني من الوجهين من
 الوجهين المدلوران في عبد وهو حركات الدال من غير تنوين واما في الوجه الاول
 وهو فتح الدال من غير تنوين فيفتح فتح الشين المهملة من شمس من غير
 تنوين وحسنه فالحاصل في قوله هذه الكلمه المركبه في المزاج ثلثه اوجه
 احدها فتح الدال من غير تنوين فيفتح الشين المهملة من شمس من
 غير تنوين الصا والوجه الثاني في عبد شمس حركات الدال من غير تنوين وفي
 الشين المهملة من غير تنوين الصا والوجه الثالث عبد شمس حركات الدال
 من غير تنوين وحركات الشين المهملة مع التنوين وانما قلت ذلك لانه
 قال حماد الدين ابن الجاح في شرحه المعتمد في كلامه على الرهات
 الصرف الثاني في تسميم المركبات ان لا يتصلح الثاني معني حرف كتاب
 لعبدك يعني الاول في هذا الباب لثقله منزله احول ويعرب احولا شين
 باعراب المفرد ولا يتصرف للعلمين هاهنا هو الصحيح ومن العرب من ينعمل الاول
 بالمضاف فيعرب اعراب المضاف بالرفع والتصب والحو وعرى المال اعراب
 المضاف اليه لم التسم هو لا في قسمين قسم لعرب الثاني اعراب ما لا تصرف
 وقسم لعرب اعراب ما يتصرف فيقول الاول هذا بعلمك ويقول الثاني هذا
 بعلمك هاهنا قوله وقال الكوهن في الصحاح في رص العلم ان كل اسمين حلا

كروية عشر
وقالوا العرب
الاسم ان سمي
احد الاسماء الاول
على الفتح

واحد فهو على ضربين احدهما ان ينساجمعا على الفتح ويعرب الثاني
باعتراب ما لا يتصرف وكعمل الاسمان اسماء لشيء بعينه كحوص موب
وتعليك ورامهر ومار صرح وشم امبرص وان شئت اصعد الاول
الى الثاني فقلت هذا حوصوت اعربت حوصرا وخصصت موبنا والله اعلم
قوله في باب قسم الصدقات والمذهب انه يعطون من الزكاة
ان سمي لا يقول ولا يظهر ولا يتقل المذهب فانه لم يتقل الرافي ولا
هو في الروضة طريقه فاطعه بذلك والله اعلم قوله في باب
النكاح وعدو بينهما قال في الروضة المنصوص عليه في الام انه سعة
بعدد الزوجين وكان سمي هنا الاظهر او المنصوص ومحمد ذلك ولا
يقول ان الاصح قوله ولا ولا ينعاسق على المذهب سمي لا شئني
الانعام الا عظم فانه يزوج بناته وبنات غيره على الاصح نقله في الروضة
قوله في باب ما يحرم من النكاح ثوب زوجة ابيها يشبهه لذلك ابيه
لصح ان يقر ابنون بعد الباء الموحدة ويصح ان يقر ابناء بنتها كسعد الباء
الموحدة فكل منها ينقطع النكاح قوله في نكاح المسترك ولا يفسد
معاذة العقد لمفسد لهورا بل عند الاسلام وكانت كيث بكل لان
قال في الروضة الا اذا اعتقدوا فسادا والى ما عده قوله
فلما تنقذ العدة على الصحيح ينقض ليرها اوجه فبهما وقد نقل الرافي رحمه
الله

مع قسمه

الله ان نصر الشافعي رضي الله عنه على ان لها النفقة اذا اصر قوله
في باب الكمار وان كان درنه فله حيا والخلق ذلك وليس مطلقا فانه اذا شرط في
الزوج نسب فان دون ما شرط للنسب مثل نسبه او فوه فلا حيا لها
الاظهر وقيل لا حيا لها ولها ما اقاله في الروضة وهو معنى كلام الرافي
في الشرح قوله فصل يلزم المولدة اعفاف الاب وان اداها الاب
حرا اما اذا كان عبدا فلا يجب عليه اعفافه وقطع به الرافي رحمه الله
شرح الكبير قبل الفصل الرابع في تزويج الاماء بغير قول او علم
امه اطلق قوله امة وفنده الرافي رحمه الله في شرح الكبير فقال حاربه
له نكاحها قال ولا يزوج له علم او روجه محورا او شوهها وليس له
رجه في النفقة كلها ما فسد الا ينساع قوله وسماح لغني
امه ولله اي يحرم النكاح وان اداها الاب حرا اما اذا كان عبدا فانه محور
له ليركوز امه ولله قطع به الرافي رحمه الله في شرح الكبير والله اعلم قوله
في باب الصدقات يحسب على المذهب ان سمي لا يتصور على قوله كبر
مفرغ على قول صان العقد فقط وليس في خبرها طلات على قول صان العقد
فيما رايته في شرح الرافي في الروضة ولا يصح لنكاح مفرغ على القولين فانه
قال بعد فان سميت الى احره وذلك مختص بقبول صان العقد قوله
فصل في قوله وفي قول فمبته قال الرافي رحمه الله في الشرح اطلق العدة

وحوب القيمة على هذا القول للآلة نعم الصور بل في صورة الحجر تقدر هي
عصيرا وحب مثله ما شئت وهذا يراد على المصنف هنا دون الحجر قال
الرافعي رد ذلك قبل قوله فيل قوله قال الثاني في الباب الثاني في الصداق
القاسد قوله وان اخل فان لا رجا او يخلق بطل النكاح هذا
طائف ما قاله هو في صحة النسب فانه قال فيه ان ترك نزل الوطى مع العقد
وان ترك اهلا رجا ودفع في هذه المسئلة شي محتم وهو ان المصنف
قال في الروضة في الباب الثاني في الصداق القاسد والعرب الماني ما
كل بمقصود النكاح لشرح ان لا يطلعا ولا يراها وقد سبق الكلام
في الصورتين في فصل التحليل هذه النقطة وعلامه في فصل التحليل لم
يفرضه هو فيها اذ اشترط ان يراها مطلقا كما تقتضيه دلالته
هنا بل فرضه فيما اذا اشترط ان لا يراها الامم ولا يراها الا مارة
والله اعلم بقوله فمهر مثل ويعبر بحال العقد هذا مخالف لما ذكره
هو في الروضة فانه قال في الروضة وهل يعبر طالة الوطى ام كماله
مهر من يوم العقد الحية الوطى فيه وجهان او قولان المهر هما الباب
قوله فصل الزينة قبل ترك منها ان اذ انت الزينة من الروضة
لفسخ النكاح بعيب الروح او تعقلا تحت قوله وما لا اي وما
لا يكون من ولا يسببه قوله وجرهنا زنا ان اخلق ذلك وليس مطلقا

بل

بل اذ انت مقبلة للراعه وان كانت معه للعانة والبناء لم فضا
نقص محصر قطع به الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير قوله فان رطب
تعين نصف النخله اطلق ذلك وهو مفيد بما اذا لم يمتد زمان القطع
ولم يحدث بالقطع نقصان في الاستحار لا ينكح السعف والاحصا
نصر عليه الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير قوله في باب القسم
وليس الاول وحول اصوات من الثاني فان الثاني لم يدرخل لئلا يغير
صاحبه النوبة لوضع متاع ونحوه كما يفعل الاول اذا قال للبل
في حق الثاني بالمرح في حق الاول والله اعلم بقوله في باب الكلع وفي
قول الاثر منه فاسمته ليس هذا قوله في المسئلة مطلقا ما ذكره بل قال
هو في الروضة الاثر لا مبرين فاسمته في من اقل الامر من مهر المثل
وما سماه الوكيل قوله فالاظهر ان على ما سميت قيل ما مقابل هذا
الاظهر والكواب قال في الروضة والثاني على الاثر لا مبرين من المثل
وما سميت فان بقي ما سماه الوكيل فعلى الوكيل وان زاد مهر المثل على
ما سماه الوكيل لم يملك الربا لكذلك الزوج رضي بما سماه الوكيل
قوله واذ اطلع او طلق يعوض فلا رجعة هذه المسئلة دلرها
الرافعي بعد ذلك في الشرح في الركن الخامس الصبيح قوله قال
انت هذه المسئلة في شرح الرافعي لآوايل الباب الثالث في موجب الكالفا

قوله ولو ملك طلقة فقط هذه المسئلة في شرح الراجعي في
 الفصل الثاني من الباب الرابع في سوال المراه الطلاق في باب الخلع
 قوله ولو طلبت طلقة ثالث هذه الصورة نظيرة مذکور في
 الروضة قبل قبل الباب الثاني في اركان الخلع قوله في باب
 الطلاق او نواهاهما بنيا اي نوي احدهما به نوي الاخر وتلك الحرة
 على جاريته نواهاهما معا والله اعلم قوله وشرط بينه الحام
 امر لا بل اللغز وقيل يلحق باوله هذا الخالف لادام في الروضة
 وجهين احدهما انه رجع هنا خلاف خارج في الروضة فانه في ان
 لا يشترط اقترالا بل اللغز فانه قال في فتاواي فانت باول اللغز
 دون احده او علمت طلقت على الراجعي في هذه الفتاوى الروضة الثاني
 لادام في الملاح يقتض المتع بانه لا ييلق امر لا باحر الحام لادام
 بحك سنن شيبين وكل منها يقتض ذلك وادام الروضة صرح
 فحرمان الكلاف في امر لا باوله دون احده او علمت وادام لادام
 الراجعي رحمه الله في الشرح الكبير ايس صرحا في مظانته لادام الروضة
 بل لا يقتض احلاف النصيح في الصور بين والله اعلم قوله
 ولما ادرك على المذهب في هذا يؤلف ان المذهب المتع بوقوع الطلاق
 ولما لادام في الروضة وادام الراجعي رحمه الله في شرحه الكبير يسقى

ان

الفصل الثاني من الباب الرابع في سوال المراه الطلاق في باب الخلع

ان المذهب انه على وجهين وفيه طريقتان فاطقة بالوقوع قوله
 في الفصل الثالث مواطه وقيل الموي لادام هذا يقتض في الرابع وتوع
 واحد وصريح به في الروضة بان الراجعي في ما يقع ما نول قوله
 ولو قال لم يصف طلقة في يصف طلقة وطلقة بل طال هذا فهو في نسخ
 يصف في الحرف والمطروف وقيل في نسخ الاصل طلقة في طلقة لم
 يصف في الحرف دون المطروف والصواب في يصف في الطوف
 والمطروف جميعا فان ذلك هو لفظ الروضة ويقع به طلقة سواء
 قصد له كساب او الحرف او المعية او لم يقصد شيئا ولهذا قال
 بل طال واما اذا قال يصف طلقة في طلقة فانه لم يقصد المعية تطلق
 طلقتين فلا يصح قوله وطلقة بل طال في هذه الصورة وانما يصح ذلك في الاول
 فانه هو لفظ في الروضة وقال عقيبها ولو قال واحد في يصف بذلك الا
 ان يري المعية فيقع طلقتان والله اعلم قوله في ما مر فصل او اليوم
 قال الكافي اذا مر اليوم كلاف للمسئلة المتقدمة فانه كانت فيما اذا قال
 يوم بالتالي قوله في ما مر فصل ولا يقع به بالشدة على الصبح شعي لن
 يقول على الظاهر فانه قال في الروضة ان هذا فهو لمصوص في الكلام
 لب الشافعي قال وقال في الاملاء يقع بالثالث طلقة قوله ولو
 على بغيره فتعمل يا شيئا هذه المسئلة في شرح الراجعي بعد التي اول الفصل

بالسنة

الاثني عشر من لراس والمسلمة التي قبيل هذه هي الشرح بل
 التي اول الفصل المذكور نحو الراس نصف قوله ولا يصح
 قطعاً يد حل في قوله ولا يملكه انشام احدها اذا كان لا يبالى ولم
 يعلم والاني اذا كان لا يبالى وعلم والثالث اذا كان يبالى ولم يعلم
 وهذا القسم الثالث ليس هو الذي في شرح الرافعي ولا في الروضة من هذا
 الموضع بل هو في الفناوين فيمن على الخلاق بفعل غير فعله قبل
 ان يعلم بحسين كالتن ومتن في كلام المراح للدور انه يقع الطلاق
 قطعاً ولم في الروضة ولا في الشرح حل هذا في هذا الموضع فيجوز
 ذلك والله اعلم قوله في عاشر فصل ولو قال عباد اديات
 سيدي هذه المسئلة مدلول في شرح الرافعي رحمه الله بعد معنى نصف
 لراس من اول القسم الثاني في شروع التعليقات في لراس التاسع من
 المحل الثالث عشر من لراسه الاصلية والمسئلة التي قبل هذه
 هي بعد في شرح الرافعي نحو ثلاث ورفات الاشياء قوله
 ولو على يد لسانه الي قوله فكلثان ليس ذلك على الحلافة بل يراد ما
 اذا علق بعيرهما مثل ان ولو علق بهما طلثت بلانا قوله وان
 قبل ذلك التماساً لا لساناً هذا مشدداً انه ليق يقال اطلقا التماساً
 وقوله ذلك اشار الى قوله قبل ذلك الحلفا قوله وقيل

٥٤
 هذه اقول لموضع وان ينبغي ان يقول وقيل فيه قول او يقول
 الاظهر والله اعلم قوله في باب الرجعة ولو طلق في مطلق الرجعة
 على الصحيح هذه الصيغة مخالفة للشرح والروضة فان هذا يقتضي الحكم بذلك
 وانما قال في الشرح والروضة ينبغي ان يكون للزوج ذلك اذا قلنا حوار
 التوكال في الرجعة دلول للاح حوار التوكال في الرجعة قوله
 واكد به انه لا يشترط الاشراف هذا يومهم ان معاملة قدريم فقط وقد قال
 في الشرح لم يتأبوا حديثاً والله اعلم قوله في باب الايلا ولو قال
 والله لا وطئتك اربعة اشهر ادمت مو الله لا وطئتك اربعة اشهر
 هذه الصور ليست في شرح الرافعي عرفت مسئلة المحبوب بل هي بعد مسئلة
 المحبوب بل الستين وسي من لسانه البادر لاسه الاصلية ومسئلة المحبوب
 في وايل باب الايلا والله اعلم قوله في باب الطار وولد الومللا
 او لا في الاحكام ان ينبغي ان يقول على المنصوص او نحو فانه قال الرافعي
 موجه الكبير لو كان من غير طار فقد نص السامعي رضي الله عنه لانه لا
 يكون عايداً اقول ما لمذهب انه عايد بالرجعة هذا يومهم ان ذلك
 طريقه ذلك والرافعي رحمه الله قال لا شهرانه في الرجعة قوله
 اصحابها انه عود قوله في باب اللعان بوط محرم ما ولا على المذهب
 فانه قال في الروضة ان فلاناً كالحلفا خصاسه والافضل الصلح

الاصح والله اعلم قوله في فصل له اللعان لثقي ولد الى اخره يوجد
 نقل لك ما نقله الراعي رحمه الله في الشرح في احكام الدين الاول من
 الفصل الثاني من الباب الثاني في حد الزواح وما دون بعد نجو
 وبقين في كلامه على قول الجبر وان قد لا يمانع والله اعلم
 قوله في باب العدد في رابع فصل وان لم يمانع اي لم يمانع
 واحد منها قوله وحرم على ذهب وفضه ودرالون وفي الحاشية
 فيه استنباطا اخرها اطلاق انه يحرم اكل المدود وليس كذلك فانه
 يجوز ان يلسه ليلاً ونوعه لا رافقه هو في الروضة الماي قوله
 ذهب وفضه يؤهم انه لا يحرم على غيرها وليس كذلك على صفاها
 يحرم اذ كان كس لا يعرف الا بعد المائل الثالث قوله في الاصح
 يعطى لرب المسلم وجهين ولقد نقل الراعي في الروضة
 ذلك وجهين بل قال فيه رد الدعام قوله بان يد ولا يحرم غيره
 ولا يصح حرام النعا على الصحيح قوله رد دعام الدمام باللملمة
 قال كوهري رحمه الله في فصل الدال للملمة الدمام بلسر الدال
 دال على وجهه الصبي وطاهر عصبه وكل شيء على فهو دمام
 وقال الراعي رحمه الله فشرها يطلى به الوجه للتحسين ويقال
 لهو الدكون الذي يحرك الوجه وقال المصنف رحمه الله في الدقائش

دال

الدمام بلسر الدال وصفا هو الحجر واصله لما طلى به قوله
 في خامس فصل اولها اشترت يؤهم انه يجب عليه ان يثمنه وذلك
 خلاف ما في الروضة فانه قال فيها الاصح ان يثمن
 ما لا فاعبه ما كان واما ما كان وهو الاقوي وان طليت بطلا فلان
 ذلك والله اعلم قوله فان كان في الدار يحرم لها مير طاهر ابنه
 يلقي المير ولا يشترط البلوغ وقد نقل هو في الروضة ان السائر
 اشترط البلوغ قوله مدثر يعطى انه لا يلقي لحي ولا عمة ولا حلا
 وقد نقل هو في الروضة انه يلقي حصور المرأة الثقة على الاصح وقال
 الحاشية من الاحكام انه يحور ان يكلوا رطل ما بينين والله اعلم قوله
 في باب الاستبراء لو اقاله لا يحصر فيما ذكر فانه لو ملأ بوضيه كان
 لذلك نص عليه في الروضة قوله يؤهم انه اراد لا يحصل الاستبراء
 في المهبه اذ وقع بعد الملك وقبل البيض وهذا لا يتصور فان
 الملك في المهبه لا يحصل في المهبه قبل البيض وطلد الروضة مؤهم
 والله اعلم قوله ثم اسلمت لم يلقي ان يسمي بقوله في الاصح لا الحلال
 في ذلك يؤهم مثل الخلاف فيما لو ملك مروه لو معتد وقد طلى ذلك
 قوله في باب الرضاع بعد موتة حرم في الاصح ليس كجد فانه قال
 الروضة حرم على الصحيح المنصوص قوله او البعض حرم في الاصح

لا مهب



اطلق الكلاف وهو مخصوص باذا لم يتحقق وصول اللبن اليه فان لم يتحقق
 انسار اللبن في الحليط وصول بعضه في المشروب او كان الباقي من
 المحلول اقل من قدر اللبن قطع ما كرمه نص عليه الرافي وفي الروضة
 قوله ولا حرم على الاصح قال الرافي رحمه الله في الشرح الذي
 انه لو ثبت الحريم لكان صيرون الرجل حراما في صورة البنات
 وحلالي رضاء الاصولات قال واكد رده واخوله لا يشبهان الا بغير
 الامومه ولم يثبت هنا امومه كلاف الاول فانه لا اشكال في
 الاسود دون الامومه فانه هناك اللبن مشترك بين الرجل والمرعات
 هذا كلام الرافي رحمه الله ونحتاج الى بيان بحرر والله اعلم قوله
 وابودي اللبن يعني ابا الرجل المنسوب اليه اللبن ولذا للمحرر وابو
 النخلين واحوه عمه قوله ولما لا يعني مثل امه جدته واولاد
 اخوته قوله فتايت او غيره اما قال او غيره لانه قد يلحق احداهما
 بغير قايض لا كصاحب الامان في حقه او انه اذا لم يلحق قايض فبلغ
 فانسب الى احدهما ونحو قوله اذا لم يدخل وقت ظهور لبن
 حل الثاني قال في الروضة يقال اقل من حلو في اللبن للحمل
 اربعون يوما قوله وفي قول الثاني في الحليط ذلك وهو مخصوص
 بما اذا انقطع اللبن من طوله ثم عاد اما اذا لم يتقطع او انقطع مدة
 مشتركة

نسيره فليس فيه قول لانه البان فتك بل الاولى ولهما اول الاول
 اذا لم يزد ولهما ان را ذلك هو في شرح الرافي والروضة
 قوله انفسه نكاحه يعني ما حده منهما فان الصغير صار نكاحا
 للكبيرة دفعة وانفسه ما حدهما ولم يتعصر لهما الكبير وحله ان كانت
 الكبيرة غير مدخولة ولا مهر لها وان كانت مدخولة فلها المهر
 قوله ولوروج ام ذلك عبدة الصغير وان هذا امر فروع منه
 وانما الكلام في فرع يتعلق به وذلك في ما اذا كان في باب النكاح
 فانه قال فينبيل باب المحرم من النكاح والاطهر انه ليس للسيدة اجابة
 على النكاح ومعلوم ان الصغير ما يزوج حبرا والله اعلم قوله
 فضل قال هذه بنتي الخلفه وهو مفيد بما اذا امكن ذلك قال الرافي
 رحمه الله في الشرح هذا بشرط الامان اما لو قال فلانة ابنتي وهي
 البرمسة سنا فمضولعو عن اي جنسفه رحمه الله انه يد الحريمه
 قوله والا فالاصح تصديق الحلق ذلك وليس مطلقا بل بشرط
 ان لا يكون ملت من قبل محار فان كانت ملت منه لم يقبل قولها
 قطع به الرافي في شرح قوله في باب النفقات فان اختلفت
 في الكيفية المراد منه انه اختلفت قوت البلد ولا غالب والله اعلم
 قوله صار في الاصح الاحبر او دقيقا حصر الاستدلال في كبر

والدقيق والشويف فلهما ولهذا الرافعي رحمه الله الثلاثة وجب
 الروضة الصا قول وسراويل كلامه هذا يقتضي أنه لا بد من
 السراويل وقال في الروضة وقد يقيم الأزارع مقام السراويل
 قوله ومذهبنا يقتضي أنه لا بد من جلب وليس فإنه بالحي الروضة
 وما يلبسه في الرجل مع جلب أو نعل قوله ويريد في الشتاء
 حبه لهذا يقتضي أنه لا بد من حبه في الشتاء وقد يقيم العود مقام
 الجبة قوله فإن حرت عان البلد سكان أو حير وجب في الأجر لفظه
 مثله وإن على ما في الروضة فإنه قال فيما وإن حرت عان البلد السكان
 أو الكرا أو الحير فوجهين قوله هو فيه هذه العيان مخالفة لما في
 الروضة فإنه قال في الروضة ما يفرضه للعود وحلت ذلك
 ما خالف حال الزوج قال المتولي يغطي الموشط نفسه في الشتاء ويغطي
 في الصيف ويغطي المتوسط زليده وعلى الفذير جبير في الصيف وليد
 في الشتاء قوله وكاف في الشتاء عن الخاف فقد قيد
 بالشتاء وهذا مخالف لما في الروضة فإنه قال فيما وكاف أو لمسا
 في الشتاء في البلاد الباردة بل خلاف قوله والراجح وجوب
 أحسن جوارح إلى أحسن كلامه هذا يوم أن الراجح وجوب الحكم مطلقا للز
 لمن قدره كخبيل العان وليس في الجوارح لما في الروضة فإنه قال فيها

أعها

أعها الوجوب إلا إذا كانت من قوم لا يعادون دخولها فإن أحسن
 قال لما ورد في الأحكام في كل شهر ههنا فانه في الروضة قوله
 وأحسن في الأحكام هذا مخالف لما في الروضة فإنه قال في الروضة أن
 كانت تغسل من الخلاء لم يلزم الزوج قطعا قوله ولها الألف
 اكل وشرب هذه المسئلة في الروضة في قريح قبيل الواجب المالك
 الكادم قوله وإنما يجب للدين على صغير هذه المسئلة في الروضة
 بلته طرقت أصرها قوله كما ذكرنا هذا والمالي النطع بالألف
 والمالك أن علمت صغر فقولنا لا ينبغي قطعا قوله
 أبت فناشر في الأحكام أن يسعى لم يقول في الأحكام فإن الكلاف
 في الروضة في ذلك وجوه وهذه المسئلة في الروضة في المسئلة
 الثانية من الباب الثاني في مسقطات النفقة قوله
 فإن لم يوجد إلا في واحدة وجب يعني لم يقول لم يوجد
 سوى الأحكام يعطى الحكم وإن لم يوجد سوى الأحكام يعطى الأحكام
 قوله ومن استوى فرعا يعني استويا في القرب والوراثة
 أو علمهما والكلون والكنوتة وسوا استويا في النساء أو لمسا
 أو في النساء لا دلل الرافعي رحمه الله في الشرح قوله
 والألف لا يقر بها كلامه هذا يعطى لم الكلاف في ذلك وحسن وإنما

فهو كرمه فان في المحرجه طريقين قوله والوربان استويان
 ام يودع لحسنه وجان لم يسر الراجعي رحمه الله في الشرح هاهنا
 كما هو الرابع منها للمنه قال بعد ذلك في الطرف الثاني احتواء المحسوس
 يتسوي بينهما او كحل الانا محب للذات فيه وجان يحسب منها الكمال
 والله الحكم قوله وتقدم احت على حاله ذلك لذلك عقيب قوله
 والقلم هوهم احتصاص ذلك بالقديم وليس لذلك بل هو على القول
 نصر عليه الراجعي رحمه الله في الشرح فانه قال القولان متفقان
 على تقدم طس الاخوان على الكالات وعلى ان الكالات تتقدم على
 بنات الاخوان وبنات الاخوان والعمات قوله والراجعي يدر
 احتساب على احت من ام ما كان يسعى ليقول بالراجعي فانه قال
 الراجعي رحمه الله في شرحه الكبير الكتاب عن نصه الجديد والقلم
 معا ان تقدم يعني الاحت من الاب على الاحت من الام قوله
 فان هذه الاب والمجربيه مثال ابن الكمال وفيه في الروضه كرمه
 وانه قال المصنف الرابع من ليس محرم وكذا وارث من الام اب
 ابن الكمال والكمال والعمه فلا حصانه لهم على المذهب وقيل
 وجان قوله اولادك يعني فقد لادك قول المحرمين قال
 الام قوله وقيل تقدم عليه الكاله والاحت من الام لو قال
 والاحت

والاحت من الاب فانه في كل واحد منهما وجه ان تقدم على الاب
 حاه هو في الروضه قوله ويقدم الاصل على الكاشيه حرمه
 بذلك مخالفت لقوله قبله وقيل تقدم عليه الكاله والاحت والله اعلم
 قوله فان امتنع بالكون على الصبي وجان احدهما يكون احصائه
 للاب والباقي للشاخان قوله وسلمه لكتب قال في ديوان
 المذهب الكتاب ذكر في باب نفعل بفتح الميم والعين وقال المحرمي رحمه
 الله في الصحاح المذهب الذي يعلم الكتابه قال الحسن بن الكحاح مذهبنا ما لم
 اي معلما قوله في باب الحراج ولو انما في حاله بعد معرفه بنفسه
 طاهه ان قوله لم يسط صفة للماء وقال في الروضه ان كان اذا
 في موضع منبسط فحمل للمبسط صفة للموضع وقيل الماء بانه رال
 قوله مملكت فيه مضطجما قيدها بقوله مضطجما وقال في الروضه
 مضطجما او متلفيا قوله في فصل قتل نسلا طس لفر ولا طهر قتل
 مرتد بدني ومرتد كاهه انه اراد ولا طهر قتل مرتد بدني ايها ومقتير
 ذلك ان الخلاف في قتل مرتد بقوله لان وليس لذلك وانما هو وجان
 لذلك ذلك الراجعي في الشرح والمصنف في الروضه فانه يسعى ل
 يقول ومرتد على الام او الهج او كذا ذلك قوله لا يدر مرتد منهم
 من جعل الخلاف في ذلك فوالين كما هو مقتضى كلامه فانه فيهم من

مقابل الصحاح

وحسين والله اعلم قوله ولا يقتل بولده وان سفل ولا له هاتان
 مسكتان الاولى انه لا يقتل احد يقتل ولده وان سفل والثانية
 انه لا يقتل احد يقتل غيره ولا يقتل بولده وان سفل ولولا القتل لولا
 وان سفل فقول ولا له اي ولا يقتل لاجل ولده وان سفل يقتل
 غيره ولو قيل الوالد معتق وكذا له لمن لولد لم يقتل منه ولولا لو
 من ابن معتق وله مدب للمعتق المدبور القصاص لولا لو
 بعض حتى مات لم يقتل الولد الذي هو ولد البائت وهذه الصورة
 وكذا مراد النسب بقوله وان دج القصاص على رجل يورث القصاص
 ولا له يستوفى والله اعلم قوله فان احقه العايف بالاحر
 اقتضى والا فلا مقتضى قوله والا فلا انه اذا لم يكن بالاحر لا يقتل
 مطلقا وليس لذلك فانه لو احقه بغيرها اقتضى من القابل مع ان ذلك
 يصدق عليه انه لم يكن بالاحر ولو لم يكن بالاحر من ذلك فانه قال
 فان احقه العايف لا رد ذلك ما كان فلاقتصاص ولما احقه بالاحر اقتصر
 قوله على باب يتيه القصاص لزمه فصاح الريان اخلق ذلك
 وليس مطلقا فانه لو لم يكن له لا مطراب الحاني قطع الوافق رحمه الله
 في الشرح بانه غرم عليه قوله فلو فعل لم يقع فصاحا الى احسن
 مراد به انه فعله بغير رضاي الحاني فانه لو فعله برضاة وشرك لاقتصاص
 عليه

عليه قطع به الرافي رحمه الله في الشرح وهو في الروضة ولما قال
 الحاني اقطع يدي فمطعوا كان متوقفا كنهه قطع به انما قوله
 سليم باسم اعسم بالعين الملهة والسيف الملهة قال الحولي رحمه
 الله العسم من الات والقدم لرس من فصل الرسع حتى يعرج والقدم
 مدخل عجم من العسم ولما رآه عسما وقال الرافي رحمه الله
 العسم تشيع في الممنون او قصر من الساعدا والعقد وقال في السك
 قال الشيخ ابو حامد والاعسم هو الذي يكون بطنه بينا في اثر
 وقال ابن المصباح هو الذي في رسعه ميل واعوجاج والرسع كرف
 الذراع ما يلي اللوح قوله واليحي قطع داهبه الاطفا رسلهم
 فانه هذا يعني انه علي وجه لا يقطع داهبه الاطفا رسلهم ولم يحد
 هذا في الشرح الرافي رحمه الله ولا في الروضة في هذا الموضع وليس
 في عسمة ايضا وجه منقول بل فيه احوال للاعمام انه يقطع السليمة
 داهبه الاطفا ر قوله في سئل اليحي ثبوت بهل وارت والاعسم
 مدخل العاخر هذا مخالف لما ذكره هو في الروضة فانه جعل في الروضة
 الاصح انه لا مدخل العاخر قوله ولو بدر احد منهم فقتله قال الطبري
 فصاح هذا ابوهم ان محل الخلاف مطلق وليس لذلك بل الخلاف المدبور
 هو فاما اذا قتله عالما بالحرمة فان جهل ولاقتصاص فلا خلاف قاله في الروضة

ووجه تصحيح كلامه هنا ان يقال اراد بمقابل الاخصوانه يقبل
 فيقول ان كان عالما وجب ولا فلا لانه يجب خطفا قول
 وان قال احطاف واملن عمره ولم يعبره اطلق قوله عمره وقد قال
 هو في الروضة انه قال الاصلام بمعنى لم يلزم هذا مخصوصا لمن
 لم يعرفه فانه في ضرب الرباب والخلق قوله يعبر وليس ذلك مطلقا
 بل بشرط لم يحلف فانه قال في الروضة ولا يعبر اذا طف
 قوله واحده الكلاذ كان ينبغي لم يقول واحده المتخصص لان
 الكلام في استيفاء الفصاح لا في الكلاذ قوله على الكافي على
 الصريح الخلق الا على الكافي وليس ذلك مطلقا فانه قال في الروضة
 لينصب الاصلام من تكلم الكدود والمستوفى بادن المتكلمين ومرتبة
 من جنس الجبر فان لم يلزم عند شي من شيم المصالح اركان وادخال
 اليه لاهم منه واحده التخاصص على المتخصص منه وقيل على المتخصص
 والصحيح الاول : هذا كانه في الروضة فان ينبغي لم يقال فها على
 المتخصص قوله في فصل موجب العهد ومن له قصاص نفس
 هذه المسئلة ذكره الرافي بعد بعض تجولها اسين من جهة البارانية
 الاصلية من اول الباب الثاني في الما لثه قوله ولو وقع
 ثم عفا عن النفس الى احده هذا ليس ابتداء مشقة مستقلة وانما هو
 من كلام

والله اعلم

من كلام جهم قوله ومن له قصاص نفس بشرائه طرف فان من له
 ذلك فيه فسمان احدهما انه لعنوا والمالين انه يقطع الحامي فقام
 عفوهم بعد ذلك فله قوله ولا يظهر وجوب دية وانما ليس له بها
 محققه او مغلطة وفيه خلاف والاصح الا مغلطة فقوله بعد وانها
 عليه يعطى في قوله وانما فهو وجه على هذا التقدير والاصح انه لا يرجع بها
 على الثاني ان ينبغي لم يقول والاخصوان الكلاذ في ذلك لم يعار احدهما
 فولا ان والثاني القطع بانه لا يرجع لادله الرافي وجه الله في حماله
 وصورة في نسخة الماذريه الاصلية فان ينبغي لم يقول والاخصوان المذهب
 ولو قال وانه عطف على قوله ثلثه والاخصوان ان اخص واحسن في الروضة
 قال فيه اوجه لادانته في شئ واللغة على قوله وتسب حمالا خلقه
 باهل حبيبه قال الرافي رحمه الله في الشرح فيرجع فيه الى عدلين من
 اهل الكعبة قوله والاصح اجراؤه قبل خمس سنين ينبغي لم يقول
 والاخصوان الكلاذ فيه فولا ان نص عليه في الروضة قوله
 والمذهب ان لم يسلعه الاسلام بدخل فيه ثلاثة اصنام احدها من لدر
 سلعه عوه بني اصلا والثاني من كان ممسكا بدين لم يبدل ولم يسلع
 ما كالعهد الثالث من هو متمسك بدين كخفة التبدل كخفة البدل
 لانه لم يسلعه ما كالعهد ومقتضى كلامه لرفقها طريقه فاطعه بادل
 فيا وليس له ذلك بل القسم الاول فيه لم يبدل فالحكمة بانه كخفيه دية

في الدلائل

ولا ابره كما في عصبه الكان ولا في مستثنى ذلك في عصبه الكان
ولا مستثنى في عصبه الحق فهو التعميم هنا ولذلك الكلام
على قوله بعد لم تعتقه لم عصبته قوله مستثنى يعني اذا
اعتقت امره رقيقا لم يحل في حاسبه بل يحلها عاظما قوله
فذلك على الحان في الاخصيص في قوله الاخصيص في المحرروا فان سبر
لم ذلك وانما كان ينبغي ان يقول في الاصح فافهما وجان لم ذلك
الرافع والروضه وموضع ذلك في الروضه اول الخبر الثالث
قوله في يصل في الكنين والرفيق عشر فبما انه يوم الكتابه
له العان تنقضي انه انما يعتبر يوم الكتابه على الراجح وليس لذلك
فانه قال في الروضه الاصح المنصوص بعصر البعده التي كانت من
اكتابه الى الاجاز قولك فان كانت مقطوعه يعني مقطوعه
الاخراف لادله هو في الروضه قولك ببالقتل لانه في
ان القتل صدق قيل ثم ان يخرج الكان عن الصبر من مال الصبي
او من مال الولي ولم يلق عن الصبر وليعلم انه وقع في القتل في ذلك في
شي عجب سعي لم يعرفه الفقيه وهو انه قال المصنف رحمه الله في
الروضه في باب كان القتل واذا رجت الكان بقتل الصبي المحمور
اعتق الولي من مالها كما خرج الرأيه منه ولا يصوم عنها كما قال
مهر قال ولو اعتق الولي من مال بسند عنها او اجمع قال البعوي
رحمه

رحمه الله ان كان ما اوطأ اطار وانه ملأها ثوبا في الاعناق
والاعطام وان كان وصيا او قبالا لم يخرج في بقتل القاضي قبالا للملايك
وبالروضه الثاني بالصدوق في السبب الخامس من الملايك
الاني ولو اصدت عن امه الثمن من مهر المثل من مال نفسه ففداها لان
للإمام اصدها يتسد المضمي لانه يتصرح قوله في ملك الابن بعد بلور مبرعا
ماله وان والاني يصح لم قال ورجح المنزول والرحس في الامالي الاول
وما سدانه لولم الصبي كان فقتل فاعتق الولي عند عند نفسه لم يخرج
لانه يتصرح قوله في ملكه واعتاده عند واعتاده عند الطفل لا يجوز هذا
لانه في باب الصدوق وفيه التصريح والقطع بانه لا يجوز للولي الاعتق
عن الصبي عند نفسه في حال القتل وهذا ما قصر لما نقله هو في حال
القتل فانه لم يقتل فيه الا انه يجوز للولي ان يعتق عنه من مال نفسه للرجح الوصي
والقيم كساح الي قبول القاضي وفي الاب والكذلك كساح وايضا ففعله
المدلور في الصدوق بقوله لانه يتصرح الي اح مع قوله واعتاده عند الطفل
لا يجوز من اقتض لم في الكان القتل فان الولي يعتق منها من مالها ياد ذلك
ذلك والله اعلم قوله ومنقضى منه يعني وجب القصاص على انسان
فقتله المستحق لم يكتفى على المنجوع وان الله اعلم تولد في باب دعوى الدم
هيدا وخطا ان سعي لم يقول او شبهه عند فانه لذلك قال في الروضه ولفظ

المحرر ولا بد ان يفصل اقل عدا او حطارة وهذه عبارة جيدة ايضا
 قوله فان الخلق استغفله القاضي يوهيهم انهم انما كتب ذلك وقال
 في الروضة انه لا يجب والله اعلم قوله ولو قال فله احداهم لعد
 يتقدم في اللغز ما يوهيهم عمود الضمير اليه فدانة اراد احد المدعي عليهم
 وقال في الروضة ولو قال فلان اي احد هذين الرطبين ولا حرج من
 هذه العشرة وفرض المصنف رحمه الله هنا الكلاف في الحليف ولم
 يتعرض لحد الدعوى قوله واصد ذلك الذي يعني على الكريد وعلى
 القدم لرا القصاص قوله فان حصر احرامهم يعني حصر وانكروا اما لو اد
 فلا يقسم بل ينقض منه باذنه ان كان الفل عمداً بشرطه قوله
 فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين قبل حصر في ذلك والسر
 محصور في ذلك فانه يثبت ايضا بنول المدعي عليه وليس المدعي وانما
 فانه يثبت على القدر بالفشامة قوله والمال فيعرب الاكر يعني
 ويثبت موجب المال فهو معطوف على القصاص والعرض بان خاتمت
 به موجب المال قوله ولو عفا عن القصاص لم يقبل المال يعني
 عفا من حق القصاص عن القصاص ليدعى المال ويقبل منه في اثباته
 رجل واراد ان لم يقبل منه ذلك في الاصح قوله في طلب البعاه سماع
 البينة في الاصح ان يثبت في الاصح فان الكلاف المدلور قوله ان

طهر

لا

لداريته في شرح الرافعي الكبير والروضة هنا وفي المحرر وجان على ما رايت
 قوله ولا يقال من مذهبهم الخلق انه لا يقال من مذهبهم وليس ذلك فان من
 ادبر منهم من قال لقتال او منجز الي فيه فريسة تعادل قطع به الرافعي او لا في السرح
 وان كان الى فيه بعينه وجان ثم قال وبما اطلق الوحدان من غير فصل
 بين بلون اليه فريسة او بعد قوله واشيرونهم قبل فلو قيل رطل
 من اهل العدل اسيرهم عمداً اما حملوا واجب في وجوب القصاص وكان
 قوله حتى ينقص الحرج ويتعرف جمعهم حصل ذلك غاية لاطلاق الاسير
 سواء ان رجلاً او قصفاً او امراً وليس لذلك بلح كل غاية الرجل البائع
 واما الصبي الذي ليس مراهقاً والمراه فيطلقان بانفساء القتال على الجاهل
 نص عليه الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير قوله وامنت عايلتهم حصل
 ذلك غاية لرد الفلاح والكيل وقال قبله في الخلاق للاسير حتى ينقص الحرج
 ويتعرف جمعهم ولم يقل وامنت عايلتهم وهذا يوم احلاف العاسر قد
 نص الرافعي رحمه الله في شرحه الكبير ان العايل بينهما واحد وليعلم انه اذا لم
 يكون من العايل مع بطلان نشور الجند في الكال في الخلاق للاسير البائع وحده
 قوله ولا يمن من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم
 الى التسعاه من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم من يري قتلهم
 الله وفي الروضة لفتك الروضة ولا يجوز ان يستعين من يري قتلهم من يري قتلهم

اما اعداؤه واما ائمنائه فالحق في الايمان الى الاستعانة بهم في شرب
 احدهما ان يكون فيهم حراه وحسن اقدامه والباقي ان يتل من منهم لو اسعوا
 اهل البعي بعد هربهم ولا بد من ابراء اللطيفين من قال ذلك البعوي
 يقتض حواشيها ما هو موله عاملين بحرم القائلنا سعي لرسول
 محاربن فانه سيقول او ملهين فلا موله ما والهم يحتمون على المذهب
 لا يلقى قوله يحتمون بل يراودون انهم اعانوا المحمدين لان ذلك الرافي رحمه الله في
 سرجه الكبير ولم اجد في الروضة قوله فصل شرط الامام الى احراء
 الرافي رحمه الله في الشرح وفي الروضة في شروط الامام ما يبلغ عدله
 في الروضة انه يشترط سلامة من يقص يمنع استغيا الحركه وعشره
 اليهودي قوله في باب الرد والمذهب محمده الشارح ان الامام هذا
 يقتضي لير الواج طريقه فاطعه بذلك ولذلك الامام في الروضة وذلك
 مخالف لما في شرح الرافي الكبير فانه قال فيه طريقان الجهل هما ائمنه قولين
 لدارايته في سكره البادراسه الاصلين والله اعلم قوله وتقبل التهان
 بالرون مطلقا برحمه لذلك مشددا فان الناس مجمعون فيما حصل به الرد
 وعرفا يكتف من الشاهد في ذلك بالاطلاق مع ان هذا امر احقر يقتضي
 القتل والعجب ان يكتف في مجلس الماء بالاطلاق بل شرط ان ينسب السبب
 او يكون فقهيا موافقا وفي الشرح بالرون انه بالاطلاق مع ان الحكمين الاطلاق

في الرد اعظم من الاطلاق في مجلس الماء والكلان موجود فيهما وادراك لم
 يكتف في الكرج بالاطلاق بل قال يجب ان يسبب الكرج قوله ويجب
 الفصل هذه العنا تعترض منه وجهه وفي شرح الرافي والروضة
 انه قول فاصحابا قولين في ذلك قوله في باب الرد ان القتل على المذهب
 يقتضي طريقه فاحقه فانه القتل ليس في ذلك في شرح الرافي ولا في
 الروضة بل في شرح الرافي رحمه الله في الدار طرقت احدهما بل في اقوال والباقي
 قولان في الروضة وفي ذلك في طريقين احدهما انه كاللذ والباقي
 انه ربا والله اعلم قوله في باب السرقة لصدة وهو فقير فلا ولا
 قطع كالف لما في الروضة فانه قال في وان لم يلبس حاجته في العني فان
 سرق من الصدقات قطع وان سرق من المصالح على الاصح لم يقطع بالصدقات
 وفي المصالح قال لصدة والله اعلم قوله لا حصير الحلق والنوايس مطلقا
 بل هو محصور بالمسلم اما الذي اسرق الباس واكصيرا وعرفا فيقطع
 بالاطراف قاله في الروضة والرافي قوله والاصح قطعه لم يوجب الحكم
 وليس مطلقا فانه قال في الروضة ان وقف على جعد سرق احداهم او اسرق
 ابو بعض الموقوف عليه او ابنه او وقف على الفداء سرق فقير منهم فلا قطع
 بل اطلاق قوله في كالح هو ليس باللام من كالح قال الكوهري رحمه الله
 في الصحاح الحاطب نفع اللام مؤخر العين وليس باللام مصدر الحطه اذ اراعيته

قوله فتح الباب واغلاقه والا فلا المراد بقوله والا وان لم يكن
لها قوت في مكان فيدخل فيها اسام احوالها ان يكون في احد البابين
ان يكون في غير قوت والثالث ان يكون في قوت باجر ولامه نفس انه
لا قطع في الجمل وهو مسلم في الاول والثاني واما الثالث فان الباب
مفتوح فلا قطع ايضا وان كان مغلقا موخرا قال المصنف في الروضة
ان القطع اقوي وان الرافعي حرم في المحرر لعدمه والله اعلم قوله
ولما اورد في الاحكام يومهم هلامه هذا ان الخلاف يقطع وليس له ان يكون
لكموس كانه لا من فاعاني حاله احواف والدارك دليله وكما بان
له في رد مقابل الاحكام القطع مطلقا بل انه يقطع في زمان الامن دون
احواف ولما اورد في الروضة قوله تعلقه شارف في الاحكام
الروضة قال الاحكام المنصوص في اطلاقها الخلاف وليس مطلقا فانه
قال في الروضة ان بالغ الحاقط في الملاحظة كيف حصل الاجزاء مثله
في الحوائج واسرار الشارف وروسته قطع بلا طراف قوله بالمد
الاحرار لا اراه اطلاقه لا يعطى طريقته ولم اجد ذلك في الشرح البير ودل
مقابل ذلك لا فانه نظر لمحرروا الله علم قوله فصل يقطع لموس
الحكم يقتضي شرح الرافعي والروضة ان ذلك ليس مطلقا بل هو مخصوص
عن سخن الكشاف احرار المتاع دون من استباح ارضا للراعي واوي
الله

الياما سبه مثلا قوله بعد ذلك في الاحكام ان سعي ان يقول
على المنصوص فانه قال في الروضة انه المنصوص قوله في الفطر
الاخير لقوله سرق بطنه ولا حرمه عليه فاطلر ليست باطلر فان الباطل
لا يترتب عليه شيء من احكام الصبح وقد قطع في الروضة انه اذا
حلف مع احوالها عزم الاحكام قوله قلت ولما اوردت احكام
الاحكام قبل سعي ان يقول ولما اوردت بعض الالف فانه في احكام متل ما
اذا سقطت الاصابيح احكام قوله اولساره فلا على المذهب يعني
سرق ووجب عليه القطع ويده شامتان ثم سقطت يده اليسرى
بانه شامويه فالمذهب انه لا يشترط عند القطع في اليدين وعن ابن السني
انه لا يشترط عند القطع في اليدين على احد القولين كما في مشله على
الكلاد قال الرافعي رحمه الله وضعفه قل من نقله وقالوا في صورة العلق
لساره مقطوعة بعد السرقة فلو ايقنا القطع في اليدين لذهب يداه
بعد السرقة ولم يوصد هذا ايضا واستقطت يساره بانه قوله
من كان مع دابة او داب فاملت درعا او غيره لا راها يصح صاحب هذا
للسرقة مطلقا فانه لو حرمت عنان باجبه حفظ الدرع ليللا وارسل
المواشي ليللا وحفظها لا راها العلق كالم فبصر ما انلفته بها لا ليللا
على الاحكام ذلك في الروضة وايضا فلو كانت اليدين ترمي في حرم الاحكام

ولا بعد ارسالها بلا راع فان سلمها بلا راع وان كانت لا راعا المذهب
 فالمر في الروضة قوله في اول كتاب الشير في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فرض كفايه هذا ايوهم انه ان فرض كفايه في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مطلقا وليس لذلك بل قال في الروضة لما بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالبيع والادار بلا مال ومع من
 الفاعل لعل الفاعل ان الله سبحانه في القتال للمسلمين اذا ابتداهم
 الكفار بمرأى القتال ابتداء الذي بشرط في غير الاشرار المحرم بمرأى
 به من غير شرط ولا زمان ثم ذكر بعد ذلك الخلاف المدور هنا قوله
 وحمل السنان وادارها يعني على ما سعه في باب البيع والشراء
 قوله وما يتم به المعاني يعني بالبيع والشراء والحكامه
 والاس قوله فان ادن ابواه والعربهم ثم رجعوا وجب الرجوع
 اطلق انه يجب الرجوع وقال في الروضة الا ان عاف على نفسه او
 ماله او حاف الناس وقلوب المسلمين فلا يلزمه قوله ويلزم
 لعارقل فرب محرم بيوهم انه يلزم قتل المحرم مطلقا وان لم يلزم
 فربا وليس هذا في المحرم ولا في شرح الرافعي هنا بل الذي فيها انه
 ان كان العرب محرمين كما ان يكون اراذلها وقرى محرمين
 فيوافق ذلك والله اعلم قوله ومحرم قتل صبي ومكحول اكله
 وليس

وليس مطلقا بل اراد المقاتل واجد منهم فان قاتل جاز فله دار الرافعي
 في شرح قوله والا حار منهم في الاصح قال في الروضة انه المنصور
 مكان سعي ليقول على المنصور قوله يا هذا القوت وما يطلع به
 ولهم وشيم الحق احد السيم وليس مطلقا فان المنصور له لا حوراصه
 به الدواب قوله بعد اكراب واكبان هذا ايوهم انه لو كان الحق
 قتل اكبان كلفه كالم ولا خلاف في الاصح فيهما اي بانه لا يشترك
 الاصح سوا الحق قتل اكبان او بعدها نص عليه الرافعي رحمه الله في شرح
 قوله وان من رجح الي دار الاسلام ومعه بقيه فلا يلزم له هذا
 وجه وليس لذلك بل في المسئلة لم يعان احدهما قوله فلو كان احدهما لا
 تحب الردن الرافعي رحمه الله في الشرح قوله ولو كان في طلب
 او طلب تقع هذه المسئلة في شرح الرافعي والروضة لم يرد هذا الموضع
 دللها قبل الرابع في الاقسام في الحرف الثالث في ايات امولهم
 قوله ووقف على المسلمين فلا يلزم هذا يعني ليرها وجد لقوله قبله
 والصحيح والسافعي رضي الله عنه نص على انه وقف نقله في الروضة
 والرافعي في الشرح ونقله في التبيين قوله وان ما في السواد من
 الدور والمساكين يعني المراد ما تقدم انه وقف هو الارض التي تدرع
 ويعرس واما ما في السواد من المساكين والدور محو ربيع على الصحيح

وقوله في باب الحريم ولشترط لعقد الامام او بانيه الخلق بانيه
 وقال الرافعي رحمه الله في الشرح ما يبره الذي موصيه اليه قوله
 وعليه الاطباء اذا طلبوا الخلق ذلك وقال الرافعي رحمه الله في الشرح
 في هذه المسئلة طريقين احدهما وجوه والثاني بالحكم بقرون
 قوله ومن احد البويه حال والاخر وثي على الرافعي رحمه الله
 ذلك في الشرح طرما الاول ان الاب وسما لم يقر بان كانت الام
 وثنيه فقولا والمائيه القطع بانه يتوقفهما والمائيه النطق
 بانه لا يقر ان الاب وسما وان كانت الام وثنيه فبقية الطريقان
 قوله على المذهب يتفق في جميع طريقه فالجدة بذلك التي على خلافها
 وحمل الرابع القبول قوله في باب الصيد والذباح مدف
 جل العضو والبدن اطلق انه بكل العضو في ذلك ولذا في الحرر وقيد
 الرافعي رحمه الله من ترجمه الكبير ما ادا ما في الحال ولذا في
 في الروضة قوله جل الجميع وقيل حرم العضو دلاله هذا
 ان الرابع جل العضو ولذا دلاله المحرر وصرح الرافعي في الشرح بان
 الاصح انه لا يحل العضو وذلك في الروضة قوله ولو اصاب
 سهم بالهواء فشقت ما رضى ومات الخلق انه بكل كما في المحرر
 لذلك فانه لو كان لم يحرمه السهم في الهواء للذي ليس حرامه موقع وان
 حرم

كهر ما يدرون

ما يبره الذي موصيه اليه قوله
 وعليه الاطباء اذا طلبوا الخلق ذلك

حرم ولذلك لو حرره حرما خفيفا لو شتر مثله للرع عمل حرامه فوق
 وما شتر حرما الصا حرم بد المصنف رحمه الله في الروضة والوافي
 رحمه الله في الشرح قوله فصل وليس ان يعقد بها وقصه قال في
 الروضة دها فان لم يسرف نفسه ولذا في شرح الرافعي الكبير
 قوله في باب الاطعمه ولذا في ترجمه في الاصح دلاله هذا يعطى انه
 اراد ولذا غير السمك وفي الروضة قال في الاصح انه يقع عليه اسم
 السمك وكان سعي لم يقول في الاطعمه او النص او بخود ذلك فانه قال في
 الروضة هو المنصوص على الام والبرز واحلاف العراقيين قوله
 قال الاول للمحرر في الاصح هذا اوجه من اربعة اوجه والمائيه
 والمحلل والمائيه للمحلل فقط والرابع محرر مخرجه ولا يستعمل السات
 والمجلد دلر في الروضة قوله وشرط للثاني مثل الاول فسد
 قال في الروضة طار على الاصح وهذا زال فسد وشرح الرافعي
 في الروضة والمحرر في ترجمه الرابع قوله وسبق ان يكتف هذا
 هو في النسخ بكتف بياض وفي شرح الرافعي في الروضة بكتف بياض وقال
 الرافعي رحمه الله في الشرح الكبير اللذ تنفع باوها وتفسد والاول
 اشهر وهو عبارة عن جمع المقيدين من اصل العنق والظهر ومالك
 الكوهي في الصحاح اللذ والمائيه بين اهل الى الظهر ودلر في

دوان الادب في باب جعل نسخ النسخ وفسر العين وقال القاهر
 المادري رحمه الله في الكاوي فيه تاويلان احدهما النسخة والثاني
 انه ما بين اصل العنق والظهر وهو مجتمع الكس في موضع السنام
 من الابل وقول الكوهري رحمه الله ما بين الباهل الى الظهر
 يعطى ان الباهل غير الكبد وقال هروي الباهل اكارك
 وهو ما بين الشفتين والله اعلم قوله وحل يعنى للسر لا
 على الخلافة فانها لو اختلفت في الطول ونسب الاطول بعد الريان
 او دونها لم يحكم بانه سابق قوله ونسبته لنا ضل الى احد
 طراف ما في الروضة فانه في الروضة جعل الاصح انه لا يشترط ذلك
 وحل عند الاطلاقات على المأذرة قوله قسم المال بحسب الاصل
 وقيل بالشوكة هذا الخالف لما في الروضة فانه في معنى الصحة
 يقسم بالشوكة قوله في باب الايمان والاستعانة فيه وفي
 غيره دال على الموجود والعالم والحي ليس بين الانبياء هذا يعنى
 انه لو انوي يكون غيبا وقال الواقفي رحمه الله في الشرح بان
 الاظهر انه اذا نوي به الله تعالى لا يكون غيبا وقال في الروضة
 ايضا الاصح انه لا يكون غيبا قوله ولذا طاهر على المذهب
 فيه شيان احدهما انه يؤهم حريان الكلاف مطلقا وليس له
 فانه اذا

فانه اذا قال انك جبراً عن ما في قول فتحت قيل من غير حلا
 ان قاله تقدم منه قسم ما في وان لم تتقدم فهو محل الكلاف
 والثاني لم يسلط في الحرف وليس الراجح من باذن بل قال الواقفي
 رحمه الله اسرها ان على قولين احدهما القول وكان ينبغي ان
 يقول على الاظهر والله اعلم قوله وكان لا بد على العود
 ليف يصور تقدمه ان الله اعلم قوله وكان لا بد على العود
 رحمه الله في المسرح لصور التكفير قبل العود فيها اذا اظلم عن وجهه
 بعد ان تهر رجعوا وما اذا طاهر من لذة ثم طلق طلاقا رجوعا لم يفر
 بعد رجع او طلاقا مائتا ولفظ ثم طلقا ولفظا لعودا كنت وفيما اذا طاهر
 طاهرا موقفا ولفظا موقفا ولفظا موقفا عابدا اما اذا طاهر
 واعتق على الاتصال عن طاهر فليس هذا التكفير قبل العود واما هو
 واما هو في غير العود لانه بالاستعانة بالاعشاف عابدا والكل
 الاخر الصا قوله وفقارين لمراد من الفقارين في شرح الرازي
 ولا في الروضة هنا قوله محو رسا ويل صغير للبيرة ليس هذا
 في المطوعنا به بل فيه طواف في الشرح والروضة وطواف ما قاله
 هنا اقوي والله اعلم قوله وقضى وكان وحده هذا يؤهم البعض
 انه محو غير ذلك وليس لذلك بل محو صوف وشعرا ايضا دل على
 في الروضة بعد نقل انه محو في بعض البدن في بلاد حوت العال فيه

بذلك قوله وليس اي ان لم تحرق فيه عليه في الروضة
 قوله فان عاب ماله اسطره هذه المسئلة في الروضة في باب
 الحارات في فرع ولذلك لوله كذا الرتبة وماله خاصه قوله
 وقتنا ملك نوهه انه ملحق حديد بالمال مطلقا وليس له ان يل
 شره ان يكون ماله ذلك ليلقب به او انه اذن له في التلخيص بعد التلخيص
 قطع يد في الروضة قوله فالله اعلم اعلم والكلف هذا واحد
 الكلف باللام والفاء وهو مخالف لما في الروضة والشرح فانها
 رجا اعتبار اكنث بالنون والفاء واللام حاد في الام
 هذا مخالف لما في الروضة والشرح ففيها اهما عند الكثرة
 حصول المسائل الى ام البناء بغير ضرورة والا فان خرج احد
 في الحال في كذا لم يكن قوله ولو اريدت مدخل وقد
 بل اساس هذه المسئلة درج الرافعي رحمه الله في الفروع المدلولة
 احداث الامان قوله لا ينجى وسوءا ونجاة في الام
 فان لا في قوله بعد ذلك ولا حسن في الام سواء على ما
 دل في الشرح قوله ولو قال لا الله الركب هذه المسئلة
 درج المسح بعد مضي ثلث ورفات من اول النوع الرابع في
 الاضافات قوله ولا يجوز مساو كل جبر هذه المسئلة ذكره الرافعي
 رحمه الله في الشرح الكبير من التي ملاء ثمان ورفات قوله
 ويدخل

جبره كان يسمى
 بقوله

ويدخل في فأكفه ركب وعنب وريان وارج وركب وما يشترط
 احوه في رحمه الله في الصحاح وهي الانزحة والانهج ما وحلى
 اوردت تركه وترج دل في شرح ومقتضى قوله وباتس اسنه
 كفت ما دل الركب والعنب وهذا مشددا فانها لا تصادف
 من العنب من العائنه وليس ذلك ملما في النقل ايضا فانه
 فانه قال الفاضل الماوردي رحمه الله في الجاوي كسبها
 رجا فان اكلها بالسا فهو على ضربين احدهما ما ينقل عن اسمه
 بعد اسمه وحاشا له الركب ويسمى بعد حاشا رجا ومسا
 والعبث لسمي بعد حاشا رجا فلا كسب باطه وقد خرج عن
 الغايه بروايه عن اسمه والصريح الثاني انه لا ينقل عن اسمه
 بعد حاشا الثاني والخروج والشمس فقر حاشا ماله وان اكلها
 لبقا اسمه والوحيد الثاني لا كسب لا تنقل عن صفته من دله
 ذلك في باب الامان قبل باب الدرر والاسم وصف من سمى
 الما در ابده وعن اسمه في الركب في القطع فان اسم الغايه لا
 يتناول الياسين يقال له قطع الياس من الغايه واسمه
 مدخل الياس في الما رولا يظهر ذلك معنى والله اعلم قوله
 وينبغي حوران معر ابغ النون ولسن الباء وكور فتح النون
 الما قال احوه رحمه الله في الصحاح التيسر كفيف السن لسن الباء

وهو حمد السدر الواحد بنقده وبتفان مثل ذلك وطلات
 قوله فتنى قال المصنف رحمه الله في باب الاقرب الى الله
 على هو بجمع التاء وهو خفا وضبطه الكواشي رحمه الله في محامده
 نسخة بخط بجمع التاء في ثلث مواضع من المتن لم يصرح بغيره
 قوله ويندق المشهور ان هذا المدور الذي يودل لبه يقال
 له يندق بالتاء الموحدة في اوله وقال بعض الناس لا يقال
 له يندق بالتاء في اوله واما البندق بالباء الموحدة في اوله
 ايا هو الخن الذي يرمى به لا ما يودل لبه واستدل ذلك بان
 الكوهري رحمه الله في الصحاح في حرف الباء من يندق الذي
 يرمى به الواحد بنقده والجمع البنادق ولا يندق فيه انه يقال
 على شئ يودل لبه ونقل عن الكاظمي رحمه الله قال في ربيع القاموس
 في باب الباء والادال والبندق جمع به بنقده ما يرمى به
 الصيد والقندق حمل تحته وهو مدحرج بالبندق لبه كالفتق
 والبندق الكان بعد شاميه وحواب لذلك انه قال الصفا
 رحمه الله في كتاب العباب في يندق ابن دريد البندق الذي
 يسمى اكلر معروف وقال غيره البندق الذي يرمى به ن
 وقال قبل ذلك طرا الكلور متبنيه بالفتق وقال الدسوقي
 اكلوزعري وهو البندق قال البندق فارسي وقال الكواشي

رحم

رحم الله في كتابه المعرب القمرا الذي يسمى بندقاً ليس بعربي والله اعلم
 قوله لا يمتدحها وتعلق به اشياء احدها انه من العباب ان
 اكار لا يكون من القاموس مع ان لب الفتق والبندق من القاموس
 والعام طارح محمل اكار في الحان القاموس دون لب الفتق
 والبندق الثاني كما هو دلالة وطام عيينه لرب القاموس اكار
 الكوهري رحمه الله في الصحاح في باب ما هو القنا اكار والواحد قناه
 هذا النظم ومقتضاه لرب القناه هو اكار وقال في حرا اكار
 القاموس ليس بعربي وهو لصل حرمته على انها شئ واحد وهو طام
 المشهور للز قال المطهر رحمه الله في باب المعرب في القاموس مع التاء
 العام معروف والقندق اكار عن ابن الاعراب وتفسير القاموس اكار
 شاح قلت والقندق هو بقاء ثم تاء مثله ثم دال ممله المثلث
 قال المصنف رحمه الله في النجدي في باب السلم القنا مدد ولسر القنا
 وهذا والله اعلم قوله ويطوي بال المطرير من باب المعرب اكلوا
 بالمد والقصر والجمع اكلوا ويذكر في اكار واللام والواحد قوله
 ولو قال لا اكل من هذه البقرة هذه المسئلة والتي بعد ذلك البرائر
 رحمه الله الشرح الكبير في اويل الفروع التي ذكرها في احكامها
 بعد ذلك على قول الوجيز ولو سلم على فوجهم زيد الى احد

من الفصل الاول قوله وذكر قال الكوهي رحمه الله في الفواح
 ولن مل من ان ضربه ودفعه ويقال وله اي ضربه كجميع يد
 على دقته قوله عمري ورفي وصدقه سعي لم يقول صدقه
 لخواج فانه قال في الروضة هذا صدقه لخواج اما اذا ادا الرهاه
 او صدقه الفكر فلا كنت قال وعن الفخار بردد جواب فيه
 والمذهب الاول قوله في كتاب النذر لمن لم يرد
 فكان يميز على المرحج هذا الخالف لما ذكره هو في الروضة فانه قال
 فيما في المعصية لا فكان عليه على المذهب ثم قال في الواجب في
 لروم الكفاية ما سبق في المعصية ثم قال في المخرج فيه فاشبه
 في بدر المعاصي والعرض قوله لم يقص اي رخص هذا
 يوم ان دل اثبت ومع في رخص لا يقضيه فكيف مع حريان
 خلاف في العبد والشرع وليس لذلك بل الخامس من الاثبات
 الواقعة في رمضان هو العبد على الخلف والله اعلم قوله
 ولو قال لن ندم ريد فله على صوم اليوم الثاني هذه المسئلة دل
 الرافي رحمه الله في الشرح في اوله ولا بد على قوله ولو بد صوم
 الاثبات قوله او اثباته المذهب وحيث اثباته هذا الخالف
 لما في شرح الرافي الكبير والروضة ايضا فانه فيهما ان لا يحج
 هذه



هذه الصور انه لا ينفق بدينه واما موصلا المذهب ما ذكره فيما اذا قال
 بيت الله الحرام ونواه واما اذا قال بيت الله لا غير كما هنا فافهما
 جعل لا يحج انه لا ينفق بدينه وفي الحرك كما هنا قوله في كتاب
 التقا ومعدونه للمارب هذه المسئلة ليست في شرح الرافي في هذا
 الموضع بل بعد ذلك بل في شرحه سبع عشرة ورقة من نسخة البازر في
 الاصلية دلها قبل اول الفصل الثاني بتلخيص قوله وسبق
 لكون مجلسه فسيحا ما رآه من المسئلة دلها الرافي في الشرح قبل
 التي قبلها هنا في الادب الرابع قوله وخبه بالحق كورضم الها
 من لفظ خب وهو على هذا امر نوع عطف على موضع قوله قبل ذلك هنا
 اي شرطه ليشاهد وشرطه خب وكور الضب عطف على الخرج وكور
 عطف على معرفته اي معرفته وخبه ولعل اني من الضب والله اعلم مع
 قوله في باب القسمة كذا او رآني في المجلد او رآني في الموزن
 كالراهم او درعا كالارض المتساوية قوله كيد او حمص هذا يوم
 لكه في ذلك وقال في الروضة وغيرهما قوله مستويه في الرض
 مستويه ورأى وشكلا قوله لم يخرج من تحصر الاما به والادراج
 معان سعي لم يقول هنا من لم كصهما والله اعلم قوله وقسمت
 سبق لبعض ان لم اسم شرك او جرك كما سبق وذلك في هذا الما

كذا في هذا هو الصحيح
 بصيرت من روي
 والروضة كصها

المذهب انه لا يمس عند اختلاف الانصاف الا حرآء بل يلبس اسما الشك
وحوا على الاول قوله بان يكون في احد الكائنين من اوصاف هذا النوع
لكهر في التوليد ذلك فقد يقع الرد في غيبس فيه احد في الف
وقيه الاخر سبام فيرد من احد الاول ما سس قوله فيرد من احد
قيمته مثال ذلك واحد من الكائنين يشا وير القاء وفي احدهما يتر ليشا
القافير واحد حمشابه وتقدير لفظ المصنف المدور غير واضح والله اعلم
قوله ولو برضا بضمه مالا اجبار فيه قيل قسمه مالا اجبار فيه
هو قسمه الرد فقط فانه قطع بانه لا اجبار فيه اما قسمه المنشأ بقطع
قطع في الاجبار واما قسمه التقدير بعد تحليل الاظهر في الاجبار
فاظهر قوله مالا اجبار فيه من قسمه الرد وقد قطع في قبيل ذلك باسقاط
الرضا بعد الفرع فقد قطع رد المسئلة وما قص اما انه لرد فانه اعاد
واما انه ما قص فانه قطع او لا مانه يشترك الرضا بعد خروج الفرع
وهنا قال في الاصح والسر كلامه مطلقا كلام المحرر فانه قال
في المحرر والقسمه الى مجبر عليه اذا حرت بالنزاع هل يعتبر بل الرضا
تعد خروج الفرع فيه وجعل هذا اوجده فقد فرض المسئلة في
قسمه ما يجبر عليه لا في قسمه مالا اجبار فيه والله اعلم قوله
استمر الرضا بعد الفرع في الاصح لان ينبغي ان يقول في الاظهر
قال

ج

قال اختلف في ذلك قولان لما نقله الرافعي في شرحه الكبير وفي الروضه ايضا
وقد صرح في التبيين باوجه امتصص ورايت في نسخة بالمحرر وفي حراجه
الادريه وجهان في المصنف مع هذا والله اعلم قوله في كتاب السرا
شروط الساهر الى اوجه سعي ليرى قول في شرحه الشاهد ما يحق غير محمول عليه
لست فانه نفل في الروضه ذلك في فصل متاخر للفقهاء الثاني فيه نظر
والله اعلم قوله في التوبة هو لم اختلف وسلمون الوارد في ديوان
الادب في باب دوات اللانث فيما اختلف الفاعل من باب فعل بضم الفاء وسلمون
العين التوبة الترد ويقال هي الطبل قوله وفيما ارفيه من قوله قيل
المراد بقوله مولد واجبت بانه قال في الروضه متاخر لا يثاثر في الاذي
قوله وجه له اي جدد الله له الرنا قوله ولو شهدا والمراد بالمراد
تكرار لقائه فانه قال في الروضه ولو كان يستمر بغير واعادة له يقبل على
الاصح قوله فصل لا يحكم بالشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر يعلم ذلك
انه قال الرافعي رحمه الله في الشرح في باب البيع في الامد في الروا العجب
ولو اختلفا في بعض الصفات انه هل هو عيب قال قول مولد البايع مع ميمته
وهذا المذهب اجماعا من غيرهم قال في التهذيب فان قالوا هذا هو العلم به
انه عيب ثبت الرد به واعتبر صاحب التمه من ائمتين وقال العراقي رحمه
في الوجيز في باب اللقحه الحكم الرابع وحول الرد بها اقام المالك سنة فان لم يلب

ذلك

في الوصف وتعلب على حصة طار الدودي الوصوب بعير منه خلاف
 ولعل لا تكافؤ بعدل واحد اولى فان البينة قد تعسر اذ مر بها في المصنف
 رحمه في شرح المذهب في اواخر الصلاة على الميت فسر دله المتولي في اول
 كتاب الصيام انه لو مات دمي فشهد عدل بانه اسلم قبل موته ولم يشهد غيره
 لم يحكم لشركه في يورب قبره المسلم ولا حرمان قبره الباطل ولا
 وهل يقبل شركته في الصلوة عليه وجاز على القولين في ثبوت هلال
 رمضان بقول عدل واحد وقال القاضي الماوردي رحمه الله في الحاوي
 في كتاب الشهادات الماين بعد مضي نحو لراس من تسعة البادريه
 فصل واما العنة من اهل العذالة فيلزم اربعة اشياء ببلوغة عقله
 واسلامه وحرية ثم قال والثالث ان يشهد ببلوغة شأه عدل
 فيحكم ببلوغة ويلزم ثمة لا جبراً قال الواقي رحمه الله في البائت
 في مستند علم الشاهد في الفصل الثاني في الشاقي العدد المعتد به في
 السامع على الشرح وعده وجهاً ثالثاً وهو حوار الاعضاء على خبر شخص
 الواط اذا شمل القلب اليه ولا يعتبر لفظاً والله اعلم فوله
 فان جعلوا يشهد عند موته قال في الروضة فان مات احصى الشاهد
 صورته ويشهد على عنه فان دفن لم يشهد وقد عدوا الشاهد عليه
 موله في اواخر فصل يقبل الشاهد على الشاهد او عينه مشافه عدوي
 كان

باب

باب

كان سعي ان يقول فوق مشافه عدوي فان الذي يسع في هذه الفرع عساه الاصل
 فوق مشافه العدوي لا عينه مشافه العدوي عند المصنف وهذا قال
 قبيل اول هذا الفصل ان مدعي مشافه العدوي واذا كان قد جعل انه يجب عليه
 الاداء من مشافه العدوي فيلزم من ذلك انه لا يجوز لشركه الفرع واجاله هذه
 لوجوب الاداء على الاصل وعبار الجرح هنا فوق مشافه العدوي هل ارايته
 والله اعلم فوله في كتاب الدعوى والبيئات ومن غير ما سعه اطلق ذلك
 وقد قال في الروضة هذا اذا كان القاضي جاهلاً بالخال ولا يسهل للاطراف
 ذلك القاضي عالماً فالله سبحانه لا ينبغي له الا ما دونه قوله ويجوز البتة طرس
 مولد بعد خطه وحك ابيه طاهر ذلك انه يجوز البتة طرس مولد بعد
 حكم نفسه ولا يتوقف ذلك على ما وصربه حكم نفسه بل يلحق الطرس
 المولد وهذا قال هو في الروضة لو وجد حكم نفسه ان في علي فان لا الو
 اديت الى بلان دية له كرا كلف حتى ينذر قال في السامع هذا لفظ الرو
 ولم يقبل طراف ذلك دلل بقطعه في حوصت ورفات ونصف البائت
 في ادب القضاء وددل الرافعي في الشرح الكبير وينبغي على الفرع من كونه
 حكم ابيه ولا يعاد حكم نفسه والله اعلم فوله ومن توجهت عليه من
 لو انظر لظواهر لفظ المحرر على ارايته دعوى بدل قوله مني وهو الصواب فانه
 فانه قال هو في الروضة انما كلف كل من توجهت عليه دعوى صحيحة والله اعلم

مدل

قوله في فعل ادعائنا في هذا لا تشع منه لا بعد بينه
 المدعي دخل فيه صورتان احدها بعد منه المدعي وقيل بعد بلها والثاني
 بعدها والحكم ان لا تشع في الثانية قطعاً وفي الاولى على الاصح وحسب
 صورتان احدها قبل ان يدعى عليه بشي والثانية بعد الدعوى عليه وقيل
 اقامه البينة المدعي وبها خلاف والراجح ان لا تشع فيها والله اعلم
 قوله ومن احد من قال منه ثم ادعاه هذه المسئلة من صور قوله قيل
 ذلك ولو ازيلت يد عليه فلم احرمه علم وهذا لا رده في تفصيل تلك
 قوله والمذهب ان بيان عدد شهود واحد هما قال الرافي رحمه الله
 في شرح الكبير فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين كان ينبغي
 لقول الاظهر قوله وارتدت منه فالمذهب الاستواء لم يرجح الرافي
 رحمه الله في الشرح طريقه فاطعه بذلك قوله وآية لو كان لصاحب متعلق
 الخارج في معنى قوله وانه ان هذا هو المذهب وهو وحده لا طريقه فالحكم
 في باب العتق ولو قال بعتك نفسك هذه المسئلة لم يملكه الرافي رحمه الله
 في الشرح هنا بل دلل في الكتاب في المتن الاول وقد ارجع في التولية
 قوله والمذهب صحة البيع فيه طريقان احدهما النسخ لصحة البيع وعتق
 في الكمال والثاني فيه قولان احدهما لا يملك الثاني البيع قوله والولا
 لتستيد وحل الرافي رحمه الله في الشرح وجهاً انه لا ولا عليه قوله

لا يبيع

ولا

ولا يشري بالخصيب المنزلة للرافعي رحمه الله في الشرح مائة لم يثنى العتق
 وعتق بصفه فخره قوله فتصبي حر بعد نصيبك لانه بعد ثوبهم
 انما يشرك في هذه المسئلة وليس كذلك بل لو قال فتصبي حر كان ذلك
 ولد الوفاة لجميع العبد حر دلالة الرافي رحمه الله في الشرح قوله
 منقول الى نصيب الخويل ان لنا السراية بالاعتاق هذا ابوهم احصا
 الحكم للمدور تقول ان السراية بالاعتاق وقد قال الرافي رحمه الله
 في الشرح وان قلنا ما تنبيه فذلك الحكم ان ادعى اليه قوله
 قال للمعتق معتراً يعني سواء كان من يملكه مؤسراً او معترلاً ذكره في الشرح
 قوله في الفصل كان سباً فعلى الولي قبوله قيل كان ينبغي ان
 يقول قال لم يجب عليه بقتله بدل قوله سباً فان كان الرضا
 مان كان بحيث لا يحل له بقتله ولا في الشرح ويدخل فيه ما لو وهبته
 حله وعهد الذي هو ابن حله والمدور مؤسراً بالنفقة على عهده وعلى وليه في قوله
 فان لم يلح سباً وكما ان بيان والله اعلم قوله والا فان كان النقص
 الى اخر قوله حرر وعتقه لو وقف منه حله او عهده مؤسراً بحيث يجب عليه
 نفقه ابنته المدور الذي هو صحر الموهوب له فانه لا يحرم على الولي قبوله وان
 كان الموهوب مؤسراً واكره غير كاسب والله اعلم قوله عتق من
 ملته وقيل من اسر المال وامر المحرر في ترجيح عتقه من ثلثه ورجح في

كان

الدروضة عتقه من راس المال ولدا الرافعي في الشرح الكبير ورج
انه من راس المال هنا وفي البوضيه قوله بلا حجاب والمقطه
حجابه بغيرهم ذلك في التحرير في البوضيه في حجاب البيع قوله
في فصل العتق في مرض موته عبدك لا لك غيره فيعتق من خرج اولاً
وبلث الثاني هدايتهم انه يعتق ثلث الباقي من غير ايمان فربحه للنس
لك بل القاد القوي ولتلك الحر على الصبي وان قال وبلس اسم كل
عبيد في رقبه وكبح واجله باسم العتق من خرج اسمه عتق وكبح
واجله لك من خرج اسمه عتق ثلثه قوله والقولان في
اسحاب هذا مخالف لما في الشرح والدروضة فان منها ما يتنضم
ترجم انها في الاحباب والله اعلم قوله وان حرت له عتق
رابعه وتبعه ربع لستينه لعل ذلك على الاحتياط انه يجب ان يسر
لورثه صحت ما عتق ولا يبيح لك الا بذلك فانه عتق رابعه وتبعه ربع
حشيه وعشرون وتبعه من لستيه حشيه وعشرون غير محسوبه
عليه فبقي من لستيه حشيه وسبعون وبقي عتق قيمته ما يجهل الركن
المحسوبه ثلثا ربع وحشيه وسبعون من قيمه العبد كل ثلثا ربع ومنها
من لستيه حشيه وسبعون وحمله ما يعنى له كونه ما يتان وحشون
وانما ربع لستيه وهو حشيه وعشرون فانه غير محسوب عليه فانه شابع

لا عتق منه والله اعلم قوله قيل كتاب النسيب ولو ملك هذا الولد
يعني بولد العبد من المعتقه والله اعلم قوله في اول كتاب النسيب
صرحه انت حر الى اخره فان سعى ان يقول مثل انت فانه لو جال حررتك
بعد موتك او ادايت فانت عتق فان سعى صرحا ذكرها في الشرح
البيروتي قوله في كتاب الحجاب ولو كان له مثله يعني عند الموت لدا
قيله في الشرح قوله او على ان يتبعه لرافعت الكتاب اي بيع
النسيب من الاحباب او على ان يبيع الكتاب من النسيب فثبت الكتاب
فيها ذكره في الشرح قوله فالمدف صحه الكتاب دون البيع هدا
يؤلفهم طريقه فاطعه لصحة الكتاب وليس في شرح الرافعي الكبير
فلا في الدروضة وفي المحرر في الكتاب قولان تفرق الصفه ويطلاق
البيع طريقه فاطعه قوله ولدا ان ادن له او كان له وكان على
المدف هدايتهم طريقه فاطعه فيما اذا ادن له وانما الراجح قوله
يرجى الرافعي في الشرح التقطع مع الادن بالطلاق فان سعى ان يقول
هنا ولدا ان ادن له على الاظهر وان له على المدف والله اعلم قوله
او وطلاق سعى له يقول او وطلاق صرحا لانه مثله قطع به في الرقبه
قوله انما يبيع النسيب يعني النسيب خطا وطلا وعدا قاله في الدروضة
قوله ولو ابرام نسيبه لم يدر هذه المسئلة في الشرح هنا ولا في

الروضة بل ذكرها في الباب الثاني من الروضة والنظر الثاني من
 الشرح وقوله هنا عن يوم انه يقوم في الحال فيبشري في الحال والاخر
 انه لا يبشري في الحال بل عند العرج والله اعلم قوله في الفصل وكتب
 الرابع احم الراقي رحمه الله تعالى على ذلك بانه روي عن علي رضي الله عنه
 قوله ولا فالسبع احم عليه الراقي رحمه الله بانه فعله ابن عمر
 رضي الله عنه قوله وحكمه وطل ما يبه ليريد الراقي رحمه الله
 هذا هنا بل بعده بلير في اكل الرابع قوله في ثاني فضل للمالك
 النفس في الاصح قبل هذا خلاف ما اشهر من ان الباب غير لازم من
 جهة الباب وانه الفتح متى شاء وطعا ولم يكلوا حلالا في لزوم الباب
 من جهة الباب فليفت على خلاف في لزوم منحه وكتاب بان المراد
 من قولهم الباب غير لازم من جهة العبدانه انه لا ان يعجز نفسه
 متى شاء اما مع كل النفس ففتة خلاف وهذا خلاف المعروف في العقود
 الحائرين مثل الشرك والواض والودا له ووقع في كلام الراقي سي عجب
 يسعى ان يعرفه الفقيه ونهوانه قال في موضع من الشرح الكبير ان العبد لا
 يتكلم من نفسه الكتاب وسرفوع صحي كانت اوقاشه واما يعجز نفسه السيد
 بنسب ان شاء الله هذه النقطة ذكر في اثنائه الثانية من النظر الثاني في احكام
 في ما ساء كلامه على ان الباب هل يبطل بالكنون والاعمار ولم يك فيه طارا

في

في الموضع المذكور فانه قال بعد ذلك بخبر ما يتبعه اوراق وشي من
 نسخة صاحب وقف الادرا بيه في الثالث من اسباب التعداد اذا امتنع
 العبد من اداء الجور مع القدرة لم يجبر عليه ثم قال اذا عجز نفسه
 والسيد ما يجازي ان نسج او يصبر ثم قال وهل للمالك النفس فيه
 وجاز ان اصدها لا ود لا صر عليه في تقاي الدابة والظهرها وهو المذهب
 المذكور في الباب نعم كما ان المراد من نفس الرهن ايضا قطع في موضع
 خلاف ما رجمه في الموضع الاخر والله اعلم قوله ولا تنفس
 يحول للمالك هذه المسئلة في شرح الراقي الكبير في الثانية من
 النظر الثاني بعد لراش وفت من نسخة من اول هذا الباب قوله
 ولو قيل منية هذه المسئلة في شرح الراقي الكبير بعد مضي حوار بع لراش
 وورق من اول باب الدابة من نسخة صاحب قوله او قل حطا
 اصدها فما معه اطلق اصدها ما معه وليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا
 كان ذلك اقل من جهة المالك فان في الذي يلزم المالك فليس اصدها
 اقل لا من من الارش وفيه وسبق المصنف بذلك في قتله اجنيا
 وهما سواء في ذلك نص عليه الراقي في الشرح قوله فان لم يلز له
 تعجزه لفظ المحرر فان لم يلز يده مال فيجوز ان اراد هذا هنا وكتك
 انه اراد وان لم يلز معه ما يوجد منه ذلك اما لانه ليس يده شي اولانه

في يد شي لا يفي بذلك فانما شواؤه في ذلك ذل في الرافعي في الشرح الكبير
 قوله فانما تصاحبه واليد لا تنسب لفظ المحرر على ما دراهم في
 الوارث قوله ولو قيل احدا او قطعه فعلى ما الى احسن
 حلفت عبارة في هذه المسئلة عبارة في قتله السيد من وجوه من ان قال
 في هذه المسئلة على ما في ذلك على وجه ومنه ان قال في هذه المسئلة وما
 سئل سببه ولم يذكره هناك ومنها قد هنا بالآل دون ما ذكره
 هناك ولم يذكر فعل ذلك والى متى لغتوما فعلة سئل سببه والله
 اعلم قوله فصل الكتاب الفاشدة لشرط الى احسن اول هذا الفصل
 مدلول في الروضة قبيل الباب الثاني والله اعلم قوله فوالا الشارح
 مدلول في شرح الرافعي رحمه الله في كلام على قول الوجيز ولم يعلم العبد
 بالبيع والشرا الى احسن وهي مدلول في الروضة في فرع النفاص بعد حبس
 كحل راس وشي من اول الباب الثاني في احكام الحايه الصبي قال
 فاربعة اقوال اطرها كحل النفاص بنفس ثوب الدينين ولا حاجة
 الى البرضا ولا فائدة فيه والى كحل النفاص وان رضيا لانه بيع
 دين بدين والثالث بشرط في النفاص رضاها والرابع يلفظ رضاها
 قوله ولو مات من اثنين وعبد هذه المسئلة دلالة في الشرح الكبير
 قبل هذا بلشير في فرع في الاول من النظر ان في احكام وهي الروضة بعد

مضى

مضى بحجور قمتين من اول الباب الثاني قوله في باب ما بالاولاد
 اوله غير متناه والولد رقيق يرد عليه لو لم يرد عليه كبرية فالولد
 فالولد ذل في الرافعي في الشرح في هذا الباب قوله او يشبهه فالولد
 حر يرد عليه انه لو ولد على حر له روحته الرقيقه فان الولد
 دل في الرافعي رحمه الله في الشرح واحصر عنه في المحرر فقال على طرانه
 رطار وحته لكره فقوله لكره احصر ما ذل والله اعلم قوله
 ولما اورد في غير ادلة في الاصح ينبغي ان يقول لا طهر فانه قول لم يرد
 على حاد في الروضة فانه قال في يرد في اقوال المحرر للسيد الاستقلال
 به لانه يملك بضعاً ووطناً لم يرد في القديم لا يرد في الاصلها
 والثالث لا يحور وان رضيت وهلا هل يرد وجه الفاضل في قول عام
 المصنف هنا في الاصح مقابلة قول احدها اما يرد وجه برفاء والثالث انه
 لا يرد وجه وان رضيت ووديعا للمصنف قبل يرد وجه وحسب
 اما في قول ان اجهل ذلك والثالث انه ليس له ذلك والله اعلم
 هذا احكاما بسر تعليته على باب المتاح رحم الله مصنفه والله اسأل
 ان يرفع به ويعرف ما وقع فيه من الخطا والزلل عنه وصلى الله على سيدنا محمد

رحمنا الله وولعم الولد

